بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة آل البيت
كلية إدارة المال والأعمال
قسم الاقتصاد

# " أثر الازمة السورية في الميزان التجاري الاردني "

# " The Impact of Syrian Crisis on the Jordanian Trade Balance "

**إعداد**
الطالب عبد الله سليمان احمد الشرعه
**(1220512018)**

أشراف
الدكتور علي مصطفى القضاه

**قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير**
**في الاقتصاد و التعاون الدولي**

**عمادة الدراسات العليا**
**جامعة آل البيت**

**2015 م**

# التفويـض

أنا الطالب عبد الله سليمان أحمد الشرعة أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ مـن رسـالتي ورقيـاً و الكترونياً للمكتبات , أو المنظمات أو الأشـخاص أو الهيئـات و المؤسسـات المعنيـة بالأبحـاث و الدراسات العلمية عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

الأسم: عبد الله سليمان أحمد الشرعة

التوقيع:

التاريخ: / /2015

# إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

**أنا الطالب: عبد الله سليمان أحمد الشرعة** **الرقم الجامعي: 1220512018**

**التخصص: الاقتصاد و التعاون الدولي** **الكليـــــــة: إدارة المال والأعمال**

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المعمول بها المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

**" أثر الازمة السورية في الميزان التجاري الاردني "**

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

**توقيع الطالب:** **التاريخ: / /**

# قرار لجنة المناقشة

عمادة الدراسات العليا

جامعة ال البيت

**" أثر الازمة السورية في الميزان التجاري الاردني "**

**" The Impact of Syrian Crisis on the Jordanian Trade Balance "**

**إعـداد الطالب: عبد الله سليمان أحمد الشرعة**

**إشراف الدكتور : علي مصطفى القضاة**

**أعضاء لجنة المناقشة**

| **الأســــــــم** | **التوقيع** |
|---|---|
| 1- الدكتور علي مصطفى القضاة رئيساً و مشرفاً | .......................... |
| 2- الاستاذ الدكتور ابراهيم البطاينة عضواً | .......................... |
| 3- الدكتور تركي مجحم الفواز عضواً | .......................... |
| 4- الدكتور خالد التميمي عضواً | .......................... |

**نوقشت و أجيزت بتاريخ : 17 / 5 /2015م**

# شكر و تقدير

**الحمد و الشكر لله حمد الشاكرين .**

و من بعده فأنه ليسرني ان اتقدم الى ذلك الانسان الذي اعطاني جهده و وقته و كان لي مرشداً و ناصحاً الدكتور علي القضاة فلشخصه الكريم كل الاحترام و التقدير............

شكراً لاعضاء لجنة المناقشة الافاضل......

و لا انسى من شكري الموصول الذي بفضل الله و من ثم لهم الشكر الاساتذه الافاضل الدكتور حسين الزيود و الدكتور ابراهيم البطاينة و الدكتور تركي الفواز بتوجيهاتهم وصلت الى هنا .

الباحث : عبد الله الشرعه

# الإهـــــداء

الى من مهد لي طريق الحياة و قرة عيني و الدي العزيز حفظه الله و رعاه أهديك هذا العمل المتواضع لتفخر به وما أوصلتني إليه، فمضت السنين تلو السنين و أنا اليوم اقطف ثمرة جهدك وعرقك وتعليمك.....................................

الى نبع العطاء التي كانت تسهر على راحتي و تنير دربي والدتي حفظها الله ورعاها أهديك جهدي المتواضع على ما قدمتي وتقدمي من سهر وعناء ودعم ودعاء، فأنتي من أضاء ويضيء طريقي ويوصلني إلى بر الأمان...................

أخواني و أخواتي العزيزات........ ، أهديكم جهدي المتواضع لما قدمتموه لي من دعم بشتى أشكاله إلى أن وصلت لما وصلت إليه...........................

زملائي اصدقائي اقربائي و جميع احبتي ولكل من قدم لي يد العون والمساعدة فلكم جميعاً بعد محبتي اهديكم حصيلة جهدي............................

**عبد الله الشرعة**

# فهرس المحتويات


| الموضوع | الصفحة |
| --- | --- |
| عنوان الرسالة | أ |
| تفويض الجامعة | ب |
| إقرار و التزام بقوانين جامعة آل البيت و أنظمتها و تعليماتها | ج |
| إجازة الرسالة | د |
| الشكر والتقدير | هـ |
| الاهداء | و |
| فهرس المحتويات | ز |
| قائمة الجداول | ي |
| قائمة الأشكال | ك |
| الملخص باللغة العربية | ل |
| الملخص باللغة الإنجليزية | م |
| **الفصل الأول: مقدمة الدراسة و أهميتها** | |
| تمهيد | 2 |
| مشكلة الدراسة | 3 |
| أهداف الدراسة | 3 |
| أهمية الدراسة | 4 |
| منهج الدراسة | 4 |
| حدود الدراسة | 4 |
| الدراسات السابقة | 5 |
| **الفصل الثاني: الاطار النظري** | |
| تمهيد | 9 |

| | |
|---|---|
| المبحث الاول : الازمة السورية | 10 |
| المبحث الثاني : التجارة الخارجية | 12 |
| المطلب الاول : نظريات التجارة الخارجية | 14 |
| المبحث الثالث : الصادرات | 18 |
| المبحث الرابع : الواردات | 20 |
| **الفصل الثالث: التجارة الخارجية بين الاردن و سوريا** | |
| تمهيد | 23 |
| المبحث الاول : واقع التجارة الخارجية في الاردن | 23 |
| المطلب الاول : الميزان التجاري الاردني | 25 |
| المبحث الثاني : التبادل التجاري بين الاردن و سوريا | 26 |
| المطلب الاول : الازمة السورية و الميزان التجاري الاردني | 28 |
| **الفصل الرابع: التحليل الوصفي و مناقشة نتائج التحليل** | |
| تمهيد | 32 |
| المبحث الاول : الميزان التجاري الاردني | 32 |
| المطلب الاول : الصادرات الوطنية | 32 |
| المطلب الثاني : المعاد تصديره | 35 |
| المطلب الثالث : المستوردات الوطنية | 36 |
| المبحث الثاني : الميزان التجاري بين الاردن و سوريا | 39 |
| المطلب الاول: الصادرات الى سوريا شهرياً | 39 |
| المطلب الثاني: المعاد تصديره شهرياً | 47 |
| المطلب الثالث: المستوردات من سوريا شهرياً | 55 |
| المطلب الرابع: الميزان التجاري الاردني بين الاردن وسوريا | 62 |
| المطلب الخامس: المتوسطات الحسابية و الانحراف المعياري | 67 |

| الفصل الخامس : الخاتمة | |
|---|---|
| الاستنتاجات | 72 |
| التوصيات | 73 |
| المراجع | 75 |
| الملاحق | 80 |

# قائمة الجداول


| الرقم | الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| الجدول (1) | قيم الصادرات و المستوردات الوطنية بين الاردن و سوريا خلال الفترة 2008-2013 | 29 |
| الجدول (2) | قيم الصادرات الوطنية خلال الفترة 2008 – 2013 | 32 |
| الجدول (3) | قيم المعاد تصديره خلال الفترة 2008 – 2013 | 35 |
| الجدول (4) | قيم المستوردات الوطنية خلال الفترة 2008 – 2013 | 36 |
| الجدول (5) | الصادرات الى سوريا خلال اشهر الفترة 2008/1 – 2013/1 | 39 |
| الجدول (6) | المعاد تصديره الى سوريا خلال اشهر الفترة 2008/1 – 2013/1 | 47 |
| الجدول (7) | المستوردات من سوريا خلال اشهر الفترة 2008/1 – 2013/1 | 55 |
| الجدول (8) | الميزان التجاري الاردني بين الاردن و سوريا خلال اشهر الفترة 2008/1 – 2013/1 | 62 |
| الجدول (9) | المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لقيم الصادرات و المستوردات و المعاد تصديره خلال الفترة 2008-2013 | 67 |
| الجدول (10) | المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لقيم الصادرات و المستوردات و المعاد تصديره بين فترة ما قبل الازمة و اثناء الازمة السورية | 69 |

# قائمة الأشكال


| الرقم | الشكل | الصفحة |
| --- | --- | --- |
| الشكل (1) | قيم الصادرات و المستوردات الوطنية بين الاردن و سوريا خلال الفترة 2008-2013 | 29 |
| الشكل (2) | قيم الصادرات الى سوريا خلال الفترة 2008 – 2013 | 45 |
| الشكل (3) | كمية الصادرات الى سوريا خلال الفترة 2008 – 2013 | 46 |
| الشكل (4) | قيم المعاد تصديره الى خلال الفترة 2008 – 2013 | 52 |
| الشكل (5) | كمية المعاد تصديره الى خلال الفترة 2008 – 2013 | 53 |
| الشكل (6) | قيمة المستوردات من سوريا خلال الفترة 2008 – 2013 | 60 |
| الشكل (7) | كمية المستوردات من سوريا خلال الفترة 2008 – 2013 | 61 |
| الشكل (8) | الميزان التجاري بين الاردن و سوريا خلال الفترة 2008 – 2013 | 66 |

# ملخص الدراسة

## أثر الأزمة السورية في الميزان التجاري الاردني

**إعداد الطالب : عبد الله سليمان احمد الشرعة**

**إشراف الدكتور: علي مصطفى القضاة**


لقد هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أثر الأزمة السورية على الميزان التجاري الاردني و الصادرات و الواردات و المعاد تصديره ، و قد استخدمت هذه الدراسة منهج التحليل الوصفي للوقوف على هذا الاثر مستخدماً بيانات سنوية و شهرية للفترة الزمنية 2008-2013 .

و قد توصلت الدراسة إلى ان الازمة السورية أدت الى خفض العجز في الميزان التجاري الاردني بين الاردن و سوريا كما أدت الى خفض الصادرات الوطنية و المعاد تصديره و كذلك أدت الى انخفاض الواردات و قد كان حجم الانخفاض في الواردات اكبر من حجم الانخفاض في اجمالي الصادرات الاردنية .

و من اهم التوصيات التي توصلت اليه الدراسة الى ضرورة البحث عن توفير طرق تجارية دولية آمنة تمر عبر سوريا و باشراف الامم المتحدة للمحافظة على الصادرات و الواردات الاردنية بين الاردن و سوريا و لبنان و تركيا و دول اوروبا .

## Abstract

## The Impact of Syrian Crisis on the Jordanian Trade Balance

**By**

Abdallah Suleiman Ahmad Alshraah

Supervised By

Dr . Ali m. Al-Qudah

This study aimed to examine the impact of Syrian crisis on Jordanian trade balance and the exports and the imports and the re-exports.

The study used the descriptive methodology to examine this impact, and used the most recent data on yearly and monthly bases during the period 2008-2013.

The study concluded that the Syrian crisis reduced the deficit in the Jordanian trade balance between Jordan and Syria, and reduce the exports, re-exports and imports, but the reduction in the imports was greater than reduction in exports.

The study recommend to find safe trade- ways through Syria under the supervision of united nations to maintain the sustainability of exports and imports between Jordan and Syria , Lebanon , turkey and European countries.

# الفصل الأول

## المقـــــــدمـــــــة

# الفصل الأول

## مقدمة الدراســــــــــــة و أهميتها

### تمهيد

لقد بدأت الازمة السورية عندما تأثرت الجارة السورية برياح التغيير الذي تم تسميته بالربيع العربي و التي سبق و ان هبت على دول عربية سبقتها بمواسم و لكن نسائم هذه الدولة و التي هبت في اواسط الشهر الثالث من عام 2011 لتتحول هذه النسائم الى شتاء ساخن لا يكاد احداً ان ينجو من سيوله و عواقبه التي اثرت على الدول المجاورة و عمل المنظمات الدولية و بدات هذه النسائم في تلك اللحظة التي هبت من درعا السورية و التي تقع في الجنوب السوري و المحاذية للحدود الشمالية الاردنية اصرت الا ان تكون الشرارة التي اشعلت براكين الحرية و بدأ مسلسل الفوهات بالتهيج و النفث حتى تعمقت هذه المطالبات و تحولت الى احتجاجات و لاحقاً مواجهات و حصار لمدينة درعا و انتقلت هذه الاحتجاجات الى غيرها من المدن حتى تعدى هذه الاحتجاجات الى نزوح السوريين داخل البلاد و اللجوء ايضاً الى خارج سوريا بالاضافة الى حركة الانشقاقات في صفوف الجيش السوري و دخول المقاتلين من غير السوريين الى سوريا للقتال كل هذه العوامل ادات الى تنامي ظروف الحرب الاهلية و تطور الازمة السورية و اتساعها .

هذا و يوجد بين الاردن و سوريا تبادل تجاري على شكل واسع و توجد سوق حرة مشتركة بينهما على الحدود الاردنية السورية و تعتمد تجارة الاردن مع لبنان وتركيا و اوروبا على استقرار الطريق الدولي المار بالدولة الشقيقة سوريا كونها هي المنفذ البري المباشر للاردن مع هذه الدول وترتبط معهم بحركة تبادل تجاري جيد وتتبادل الاردن تجارياً مع سوريا بعدة سلع و خدمات حيث ان الاردن يستورد من سوريا الملابس و المنتجات الحيوانية و النباتية و كذلك المنتجات الغذائية ، و يقوم الاردن بتصدير المواد الكيميائية و الالات و الاجهزة الكهربية الى سوريا .

لقد تاثرت المملكة الاردنية الهاشمية بالازمة الحاصلة في الدولة السورية نتيجة لعدة عوامل اهمها الجانب الاقتصادي و تاثير اللاجئين الذي اصبح يشكل عبئاً اقتصادياً كبيراً على الاردن و تداعياته الاجتماعية و الانسانية و الاقتصادية و لقد تاثر قطاع الصادرات و الواردات بين الاردن و سوريا والذي انعكس على الميزان التجاري الاردني لعدة اسباب منها عدم استقرار الطريق الدولي الذي تعبر عليه

الصادارات الاردنية الى  لبنان و تركيا و اوروبا بالاضافة الى تنامي الواردات بشكل كبير و ذلك لسد حاجة الاسواق نتيجة ازدياد اعداد اللاجئين السوريين بشكل غير طبيعي و حسب تقرير صادر من دائرة الاحصاءت العامه فقد ارتفعت نسبة المستوردات في عام 2013 الى 5,4% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2012  (دائرة الاحصاات العامة ، 2014 ) .

لذا فقد جاءت هذه الدراسه للبحث في اثر الازمة السورية على الميزان التجاري بين الاردن و سوريا من اجل الوصول الى نتائج و توصيات من شأنها الحد من تأثير هذه الازمة على الميزان التجاري بين الاردن و سوريا و على الاقتصاد الاردني بشكل عام .

## مشكلة الدراسة

لقد أثرت الازمة السورية على حركة النشاط التجاري و الاقتصادي بين سوريا و الاردن من جهة و بين الاردن و لبنان و تركيا و دول اوروبا من جهة أخرى حيث تعتبر الاراضي السورية بوابة الاردن الرئيسية الى لبنان و تركيا و اوروبا فيما يتعلق بالصادرات و الواردات البرية .

و قد جاءت هذه الدراسة للوقوف على أثر الازمة السورية على الميزان التجاري الاردني ممثلاً بالصادرات و الواردات الاردنية السورية .

و تتلخص مشكلة الدراسة في السؤال التالي :

**ما هو أثر الازمة السورية على الميزان التجاري بين الاردن و سوريا ؟**

## أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة الى تحقيق الاهداف التاليه :

- التعرف على أثر الأزمة السورية على الميزان التجاري بين الاردن و سوريا .
- التعرف على أثر الأزمة السورية على الصادرات الاردنية .
- التعرف على أثر الأزمة السورية على الواردات الاردنية .
- التعرف على أثر الازمة السورية على السلع المعاد تصديرها .

## أهمية الدراسة

تكمن اهمية الدراسة في الجانب العملي من حيث انها توفر تغذية راجعة لاصحاب العلاقة في موضوع التعاون الاقتصادي بين البلدين و بيان مدى تأثر هذا التعاون من جراء الازمة الحاصلة للدولة السورية و في الجانب العلمي فان الدراسة توفر قاعدة اساس كونها الدراسة الاولى حسب علم الباحث في هذا المجال حيث انها تكون مرجعاً للباحثين و المهتمين لمزيد من البحث في اثر الازمة السورية على الاردن في الجوانب الاخرى مع تزايد التحديات التي تواجه الوضع الاقليمي في المنطقة .

## منهج الدراسة

تستخدم هذه الدراسة منهج البحث الوصفي لتحليل بيانات الدراسة بهدف الوصول الى نتائج و توصيات من شانها تعزيز الميزان التجاري بين الاردن و سوريا لصالح الاردن .

## ***حدود الدراسة الزمنية***

لقد تم اختيار الفترة الزمنية للدراسة (2008) – (2013) لمقارنة التجارة الخارجية الاردنية السورية و الميزان التجاري الاردني قبل الازمة و اثناء الازمة حيث روعي ان تكون هنالك فترة زمنية ثلاث سنوات قبل الازمة و ثلاث سنوات اثناء الازمة و قد تم استخدام بيانات شهرية و سنوية لهذا الغرض .

## الدراسات السابقة

**1) دراسة (السلامات, 2000) بعنوان "عجز الميزان التجاري الاردني : أسبابه و وسائل تصحيحه".**

و هدفت الدراسة الى دراسة اسباب العجز في الميزان التجاري الاردني و العوامل التي تؤثر على الميزان التجاري و ذلك لمعرفة المتغيرات الايجابية و السلبية المؤثرة على الميزان التجاري و كذك تطرقت الدراسة الى التطورات الحاصلة في التجارة الخارجية للاردن و ذلك بتحليل تركيبة السلع و كذلك مواقع توزيعها و قد توصل الباحث من خلال دراسته الى عدة نتائج من ابرزها استمرار العجز في الميزان التجاري الاردني في حال زياد الناتج المحلي الاجمالي و تراجع معدل التبادل التجاري بينما انه في حال تخفيض سعر الصرف فأنه يساهم في تخفيض العجز في الميزان التجاري الاردن و لقد بينت الدراسة ان الميزان التجاري الاردن تأثر بازمة الخليج الاولى و الثانية ففي الازمة الاولى كان الاثر ايجابياٍ و سلبياً في ازمة الخليج الثانية و كانت من ابرز توصيات الباحث تخفيض سعر صرف الدينار الاردني بالرغم من الاثار السلبية الناتجة عن عملية تخفيض سعر الصرف .

**2) دراسة (المناصير، 2007) بعنوان " تأثير الأزمة العراقية على المتغيرات ( السياسية والاقتصادية والأمنية ) لدول الجوار الإقليمي ( دراسة حالة : الأردن من 2003 – 2005 ".**

و قد تناولت الدراسة الحرب في العراق و اثارها على الدول المجاورة و خاصة الاردن و توصلت الدراسة الى تأثر الاردن في النواحي الاقتصادية و السياسية و الامنية جراء الازمة العراقية و قد اوصت الباحثة باحلال التضامن العربي المشترك و ايجاد نظام متطور لمتابعة امور المقيمين من غير الجنسية الاردنية في الاردن و ايجاد كوادر متخصصة لادارة الازمات يسير على نهج و خطط موضوعة بطريقة علمية ومنهجية وواقعية لمواجهـــة أي ظــرف طارىء تلقائيا .

**3) دراسة (الوزني و اخرون,2012) بعنوان "الاثار الاقتصادية و الاجتماعية لأزمة اللاجئين السوريين على الاقتصاد الاردني ".**

و قد تناولت الدراسة الاثار المترتبة من نزوح السوريين من جراء الاحداث الجارية لديهم على الاردن و الضغط على المرافق العامه و المياه و الصحه و غيرها و الناتج عن الاعداد الكبيرة من اللاجئين السوريين و كلفة استضافتهم و قد توصلت الدراسة الى ان الاردن تحمل عبئاً كبيراً نتيجة نزوح اعداد كبيرة من اللاجئين السوريين كما شكلت ضغوط كثيرة على البنية التحتية .

**4) دراسة (البزايعة, 2012) بعنوان "أثر اللاجئين العراقيين على الاردن2003-2011".**

و هدفت الدراسة الى معرفة تأثير اللاجئين العرقيين على الاردن بين الاعوام 2003 و 2011 و توصلت الدراسة الى حجم تاثر اللاجئين العراقيين على الاردن من النواحي السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و قد اوصى الباحث من خلال دراسته الى ضرورة التحرك لدعم الشعب العراقي و ارسال قوات حماية دولية الى الاراضي العراقية و الى انشاء نظام لجوء للدول المستضيفة لتحديد من هو اللاجئ و من لا يستحق طلب الحماية و اعادته الى بلده باسلوب امن و كريم .

**5) دراسة (نصر و اخرون , 2013) بعنوان "الأزمة السورية الجذور و الآثار الاقتصادية و الاجتماعية ".**

و هدفت الدراسة الى معرفة الاثار الاقتصادية و الاجتماعية للازمة السورية حيث تم تحليل جذور الازمة السورية بشكل معمق و منها جذور الازمة التنموية و الذي يبين اهمال القطاعات المؤسسية للجانب البشري و اهمال المجتمع من المشاركة بشكل فعال في المساهمة في الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية كما تطرقت الدراسة الى الاثار الاقتصادية على المجتمع السوري و تاثير الازمة على جوانب التنمية البشرية كذلك قيّمت الدراسة مدى استجابة الحكومة السورية و قدرتها على ادارة ملف الازمة من النواحي الاقتصادية و الاجتماعية ، وقد توصلت الدراسة الى ان المؤسسات السياسية في سوريا فشلت في تأسيس بناء تنموي تشاركي و ان المشكلة الاساسية في الازمة السورية هي مشكلة

حقوق و ان الحلول الاقتصادية و الاجتماعية لن تجدي نفعاً وحدها و لكن حل الازمة يكمن في الاصلاح المؤسسي الذي يحترم حقوق الانسان و المشاركة المجتمعية .

## ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

لقد ركزت الدراسات السابقة على الاثار الاقتصادية و الاجتماعية للأزمات أما ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة هو التعرف على أثر الازمة السورية على الميزان التجاري الاردني، و التطرق الى ابعاد الازمة على الميزان التجاري التي لم تقم الدراسات السابقة بتناولها كافة و دراستها من الناحية العلمية او النظرية .

كما تتميز هذه الدراسة بنتائجها التي يأمل الباحث من خلالها أن تساعد صانعي القرار في اتخاذ القرارات المناسبة التي تحد من تأثير الازمات مستقبلاً على الميزان التجاري كما انها سوف تكون دراسة اساسية للباحثين مستقبلاً كونها و حسب علم الباحث الدراسة الاولى التي تتناول هذا الموضوع بالشكل الحالي .

# الفصـل الثانـــي

## الاطـــــار الـنظــــري

# الفصـل الثانـــي

# الاطـــــار الـنظـــــري

## تمهيد

اثرت الازمات الحاصلة في الدول العربية على الاقتصاد الاردني بشكل مباشر و خاصة فيما يتعلق بموضوع التجارة الخارجية و حركة التبادل التجاري بين الاردن و هذه الدول و من بينها الجارة السورية التي كان للازمة الحاصلة بها اثر مباشر و فعال على كافة النواحي السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و خاصة حركة التبادل التجاري الامر الذي انعكس على الميزان التجاري الاردني موضوع الدراسة حيث ان الاردن يرتبط بالجمهورية العربية السورية بعلاقات اقتصادية قوية بحكم الموقع الجغرافي و سهولة حركة انتقال الافراد و البضائع بين البلدين كما و يرتبط البلدين بعلاقات تجارية قوية و خاصة في مجال التجارة الخارجية الذي يعتبر من احد ابرز الانشطة الاقتصادية بين البلدين حيث يرتبطان بعدد من اتفاقيات التجارة الخارجية و كانت حركة التجارة الخارجية جيدة بين الدولتين و تشهد استقراراً في عملية التبادل التجاري و حركة الصادرات و الواردات حتى بداية الازمة الحاصلة في الدولة السورية و التي اثرت بشكل مباشر على الاقتصاد المحلي السوري و العلاقات الاقتصادية و السياسية بينها و بين دول المنطقة و عدم استقرار الاوضاع في الجانب السوري و خاصة فيما يتعلق بالطريق الدولي المار بالدولة السورية حيث تعتبر الجمهورية السورية بوابة الوطن العربي البرية تجاه اوروبا و خاصة دولة تركيا .

ان للازمات الاهلية تأثير و اضح و مباشر على اقتصاديات الدول التي حدثت فيها الازمات و خاصة فيما يتعلق في الناتج المحلي الاجمالي لهذه الدول و علاقاتها التجارية و هو ما ينعكس على حركة التجارة الخارجية لديها و التي تتأثر تبعاً لهذه الامور ، و الازمة السورية اثرت على عدد كبير من النواحي في الدولة السورية و من اهمها مسار التنمية فيها حيث تأثر القطاع الاقتصادي و الاجتماعي و تدمرت بشكل كبير و واضح (نصر و اخرون , 2013 ).

يتضمن هذا الفصل دراسة للازمة السورية و التجارة الخارجية ، وقد تم تناوله من خلال اربعة مباحث يتناول المبحث الاول الازمة السورية و المبحث الثاني التجارة الخارجية و يتضمن المطلب الاول و تم التطرق فيه بايجاز الى نظريات التجارة الخارجية و في المبحث الثالث تم الحديث فيه عن الصادرات بينما في المبحث الرابع تم الحديث عن الواردات، و كما يلي :

## المبحث الاول : الازمة السورية

تتميز الدولة السورية العربية و التي تقع في قلب الشرق الاوسط في القارة الاسيوية بانها ذات مناخ اقتصادي جيد و يقوم الاقتصاد لديها على الزراعة و الصناعة و النفط و التجارة و السياحة حيث انها ذات اكتفاء اقتصادي و تشير تقارير الدراسات الاقتصادية انها لديها فائض في الميزان التجاري بالاضافة الى توفر موارد اقتصادية كثيرة لديها و عوامل اخرى كثيرة جعل منها دولة مكتفية ذاتياً و لكن كل هذه العوامل لم تفيد هذه الدولة من أن تتجنب تأثر رياح التغيير العربي و الذي سبقها في عدد من الدول العربية كتونس و مصر وليبيا و لكن رياح هذه الدولة اصبح عاصفاً لا تكاد احتماله هذه الدولة و التي مزقت اشرعتها الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و البنية التحتية حتى طال تأثير العاصفة الدول المجاورة لها .

تعيش الدولة السورية و منذ منتصف الشهر الثالث من عام 2011 حرب اهلية لم يشهدها التاريخ الحديث ، حيث تعتبر الازمة السورية اسوأ كارثة انسانية في عصرنا الحالي فتشير التقارير الدولية الى انه يوجد اكثر من احد عشر مليوناً من السوريين يعانون من جراء هذه الازمة ما بين النازحين داخل الدولة السورية بحثاً عن مناطق امنة بالاضافة الى اللاجئين الى دول الجوار السوري و الدول المستضيفة للاجئين السوريين كما ان اثر الازمة السورية متزايد و بشكل رهيب على الدول المجاورة لها (Mercycorps ,2015 ).

دفعت الاعتقالات السياسية لعدد من السوريين من سكان مدينة درعا و التي تقع في اقصى الجنوب السوري و المحاذية للحدود الاردنية الى قيام سكان هذه المنطقة بالخروج في مظاهرات و احتجاجات سلمية للمطالبة بالافراج عن هؤولاء المعتقلين و طلب فسحة من الحرية و تنفيذ عدد من الاصلاحات و قد واجهت هذه الاحتجاجات رداً قاسياً من الاجهزة الامنية السورية و مزيداً من الاعتقالات التعسفية و المعاملة السيئة لهؤولاء المعتقلين من قبل هذه الاجهزة و قد شهدت هذه المظاهرات تطوراً في

شدتها و احجامها و قد ادى حصار مدينة درعا السورية الى انتفاض اشقائهم في المدن الاخرى لنصرتهم ليبدأ بركان الحرية بالتهيج و يسيل صهارته على المدن الاخرى ، لكن لم تلقى هذه الاحتجاجات في حينها اي تجاوب لمطالبهم بل مزيداً من الاعتقالات و العنف ضد المتظاهرين السوريين .

و ساهمت العوامل الاقتصادية و عدم تحقيق العدالة بين افراد المجتمع و اهمالهم من قبل المؤسسات وعدم اشراكهم في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية ايضاً في المطالبة بالاصلاحات السياسية و الاقتصادية و سرعة انتشار شرارة الاحتجاجات الى المناطق الاخرى و التحولات السريعة لمجريات الازمة التي اصبحت تأخذ طريق العنف في منهجها و قد تعمقت الى ان وصلت الى صفوف الجيش السوري لتبدا مرحلة جديدة للازمة و ظهور انشقاقات في الجيش السوري و اصطفافه الى جانب الشعب السوري في طلب حقوقه و تحقيق الاصلاحات و كذلك ظهور ائتلافات معارضة .

تدهور الاوضاع في سوريا ادى الى حدوث خسائر كبيرة للاقتصاد السوري و انخفاض الناتج المحلي الاجمالي مقارنه بالسنوات السابقة للازمة السورية و كذلك التأثير على حركة التجارة الخارجية للدولة السورية وحركة التبادل التجاري بينها و بين الدول الاخرى و من ضمنها المملكة الاردنية الهاشمية حيث ترتبط الدولتين بعلاقات تجارية و اسعة و تتبادل الاردن و سوريا منتوجات عديدة فالاردن يستورد من سوريا الالبسة و الاغذية و المواد الزراعية بينما تستورد الدولة السورية من الاردن الاسمدة و الالات و المواد الكيائية و تأثرت حركة الصادرات و الواردات بين البلدين بشكل ملحوظ و هنالك تذبب واضح بسبب الاوضاع الامنية في الدولة السورية و تأثير اللاجئين السوريين على الاردن الذي ادى الى ازدياد الطلب على الخدمات و البنية التحتية و ارتفاع معدلات التضخم في الاردن .

و كما ان سوريا هي معبر الاردن الى اوروبا و تركيا و لبنان و لعدم استقرار الطريق الدولي المار بسوريا ادى الى انخفاض حركة الصادرات من خلال الاراضي السورية الى هذه الدول .

و تأثرت العلاقات التجارية للدولة السورية مع دول اقليمية اخرى كالدولة التركية على حدود سوريا حيث ان المواقف المختلفة على القضية السورية ادت الى تراجع العلاقات مع تركيا الى ان وصلت الى قطع العلاقات بينهم و تعتبر تركيا بوابة الدولة السورية على اوروبا حيث كانت العلاقات قبل الازمة جيدة و علاقات تاريخية ممتدة ، و كذلك الوضع في لبنان و لكن على غرار اخر فهنالك انقسامات في رؤيتهم للازمة السورية فمنهم من نادى بتحييد لبنان عن الوضع في سوريا و الطرف الاخر الذي

اعتبر الشأن الداخلي السوري قضية قومية يجب التدخل بها كل هذا و ما سبق اثر تأثيراً كبيراً على واقع التجارة الخارجية السورية .

## المبحث الثاني : التجارة الخارجية

التجارة من القطاعات الاساسية في اي بلد و هو احد الانشطة الاقتصادية التي تقوم على مبدأ المبادلة ، و قد تطور نشاط التجارة اي المبادلة بتطور وسائل التكنلوجيا و الاتصالات و وسائل النقل حيث تعدت انشطة المبادلة من الافراد داخل البلد الواحد الى التبادل بين الدول و هو ما يعرف بالتجارة الخارجية ، و لقد نمت التجارة الخارجية نمواً كبيراً في الفترة الاخيرة نتيجة تنوع العلاقات التجارية و توسعها و قد احتلت التجارة الخارجية اهمية كبيرة منذ القدم و كانت تشغل اهتمام الباحثين و المفكرين الاقتصاديين على مر الزمن و قد برزت التجارة الخارجية بمفهومها الحديث في مطلع التسعينات و ظهور العولمة و للتجارة الخارجية دورها الفعال في تطور الدول و تحقيق التنمية الاقتصادية فيها ( جويد ، 2013 ) .

و تكتسب التجارة الخارجية اهمية كبيرة للدول المتقدمه و الدول النامية حيث ان الدول المتقدمة تقوم بتصدير ما يزيد لديها من منتوجات و سلع الى غيرها من الدول الاخرى و تعتبر هذه الصناعات متنوعة في الدول المتقدمة حيث ان الدول المتقدمة صادراتها متعددة الانواع و يعكس ذلك قوة هذه الدول بخلاف الدول النامية التي يغلب على سلعها التخصص و هو ما يعبر عن ضعفها و تقوم هذه الدول كذلك باستيراد و جلب السلع و الخدمات الدولية فالدول النامية تقوم باستيراد السلع و التكنولوجيا و غيرها من المواد المصنعة و النصف مصنعة و الدول المتقدمة تقوم باستيراد الموارد و المواد التي تدخل في صناعاتها و عملياتها الانتاجية و للتجارة الخارجية اهميتها بالنسبة للدول المتقدمة و الدول النامية من خلال ما توفره من العملات الصعبة الناتجة عن معاملاتها التجارية مع باقي الدول بالاضافة الى تحقيق التنمية الاقتصادية فيها ( مختار ، 2009 ) .

و للتجارة الخارجية دورها الكبير في تحقيق التبادل التجاري كونها ملتقى للنشاطات التجارية و توفير السلع و الخدمات التي تحتاجها الدول و تأمين مستلزماتها و الموارد الداخلة في عملية الانتاج للصناعات المختلفة مما يؤدي الى ثبات العملية الانتاجية و استمرارها ( رهبان ، 2013) .

و تعزى اسباب قيام التجارة الخارجية الى عدة عوامل منها ما يعرف بنظرية الندرة النسبية و التي تشير الى محدودية الموارد و عدم توفرها في بعض الدول بالاضافة الى اختلاف تكلفة عناصر الانتاج و عدم التوزيع العادل لهذه العناصر بين الدول و حاجة المستهلكين الى سلع غير متوفرة في دولهم و من اسباب قيام التجارة الخارجية كذلك هو التخصص في انتاج السلع من قبل الدول نتيجة عدة عوامل اهمها توفر موارد الانتاج و الكفاءة الانتاجية و انخفاض تكلفة انتاج السلع فيها فتلجأ الدول الاخرى الى استيراد هذه السلع من هذه الدول كما ان الدول تلجأ الى التجارة الخارجية ايضاً لتصريف فائضها الانتاجي من السلع و المنتوجات و يكون هذا في الدول المتقدمة و الصناعية بعكس الدول النامية التي تحتاج للتجارة لتوفير السلع و الخدمات التي تحتاجها في تامين المواد المصنعه و النصف مصنعه كالمواد الغذائية و الالبسة و التكنلوجيا( الصوص ، 2008 ) .

تعددت مفاهيم التجارة الخارجية حيث تعرّف بانها عملية تبادل السلع و الخدمات بين الدولة و غيرها من دول العالم على شكل صادرات و واردات ناهيك انها من فرع من علوم الاقتصاد و تكون عملية عقد التجارة الخارجية ضمن اتفاقيات و معاهدات بين الدول يتم ابرامها و الاتفاق عليها ( مطر و اخرون ، 2001 ) .

و تعرّف التجارة الخارجية كذلك بانها ذلك النشاط التجاري القائم على المبادلات التجارية بين الدول لتحقيق اهداف التجارة و ذلك من خلال السعي لتحقيق التوازن بين الخصوم و الاصول عن طريق جلب السلع و الخدمات للدولة ( الجاسم ، 1976 ) .

و التجارة الخارجية هي السلع و الخدمات المنتقلة بين الدول و تشمل كذلك حركة رؤوس الاموال المنتقلة بين هذه الدول ( الصرن ، 2000 ).

و يسعى من التجارة الخارجية الى تحقيق بعض الاهداف اهمها توفير الدولة لاحتياجاتها جراء النقص الحاصل لديها من السلع و الخدمات و تامينها من الدول الاخرى لتحقيق الاكتفاء فيها و قيام الدول بتصدير ما يزيد لديها من الانتاج و يكون هذا في الدول التي يكون لديها فائض انتاجي كبير بالاضافة الى قيام الدول بجلب سلع تكون تكلفتها اقل من تكلفة انتاجها محلياً داخل الدولة و تحقيق التنمية الاقتصادية للدول وتلبي التجارة الخارجية حاجة الافراد من السلع و الخدمات غير المتوفرة في هذه الدول و التي

تعكس الرفاه الاقتصادي الذي يعيشه هؤلاء الافراد و مقدرتهم على شراء هذه السلع و الخدمات ( عبد الحميد , 2013) .

## المطلب الاول : نظريات التجارة الخارجية

ان الاهمية الكبيرة للتجارة الخارجية و دورها المهم في تحقيق النمو الاقتصادي للدول من اهم اسباب التبادل التجاري بين الدول و قيام التجارة الخارجية بينها الامر الذي يحفز الدول الى التخصص و تقسيم العمل في انتاج السلع حسب مقدرة الدولة الانتاجية و توفر الموارد المتاحة لعملية الانتاج بها ، و من هذا المنطلق سوف يتم التطرق بايجاز الى نظريات التجارة الخارجية و اهم روادها الذين قاموا بتفسير اسباب قيام التجارة الخارجية و افكارهم التي قامت عليها التجارة الخارجية .

### اولاً : النظرية التقليدية في التجارة الخارجية

يعتبر اصحاب المدرسة التجارية اول من حاولوا وضع نظريات التجارة الخارجية و ذلك في القرن السادس عشر و لكن لم يكن لديهم تحليل كبير للاقتصاد و قد جاءت المدرسة الكلاسيكية بنظريتهم في القرن الثامن عشر الميلادي و التي تعتبر اول نظريات التجارة الخارجية المكتملة و قد حاول اصحاب النظرية الكلاسيكية بحث اسباب قيام التجارة الخارجية و القضايا المتعلقة بالسياسة التجارية و ذلك استناداً الى الفائدة المكتسبة من قيام التجارة الخارجية من خلال الاعتماد على فرضية الاقتصاد الفتوح ( داوود و اخرون ، 2002 ) .

و من رواد المدرسة الكلاسيكية ديفيد هوم و الذي يرى بنظريته ان المشاركة و التعاون الاقتصادي و التجاري القائم بين الدول و التبادل التجاري بين هذه الدول و المتكاملة اقتصادياً سوف يعود على هذه الدول بالفوائد و المزايا الناتجة عن وجود الرفاه الاقتصادي في احدى هذه الدول المتكاملة اقتصادياً و ذلك بناءاً على مبدأ التخصص و تقسيم العمل بين هذه الدول ( الطائي ، 1999) .

وجاء المفكر الاقتصادي ادم سميث بنظريته التكلفة المطلقة التي تعتمد فكرة هذه النظرية على وجود فروق بين تكاليف الانتاج بين كل بلد عن الاخر و يرى في نظريته التخصص و تقسيم العمل بحيث تقوم الدولة بانتاج و تصدير السلع التي تتميز بها هذه الدولة بميزة مطلقة و تقوم باستيراد السلع التي تكون كفاءة انتاجها بالدولة الاخرى اكثر كفاءة و انتاج افضل من الانتاج داخل الدولة و بالتالي فأنه ستكون فائدة لجميع الدول التي يكون بينها مشاركة في عملية التبادل التجاري لهذه السلع (رزق ، 2010).

لكن نظرية ادم سميث واجهت صعوبة بالاجابة عن السؤال فيما اذا كان هنالك دولة تتميز بميزة مطلقة في انتاج جميع السلع بكفاءة و انتاجية عالية او في حال عدم وجود دولة تتميز سلعها بميزة مطلقة كالدول الاخرى فهل يعني ذلك عدم وجود فائدة مشتركة لهذه الدول ( عوض ، 1995 ) .

و قد جاء المفكر الاقتصادي ديفيد ريكاردو و حاول الاجابة عن السؤال الذي عجز عن اجابته المفكر الاقتصادي ادم سميث و قال ريكارد بنظريته التكاليف النسبية و التي تعتبر الاتجاه الصحيح و التطور في التجارة الخارجية حيث ان هذه الفكرة ما زالت تقوم عليها كثير من النظريات الحديثة في التجارة الخارجية ، ويرى ريكاردو بنظريته ان تقوم الدولة بانتاج السلع التي تتميز بها بميزة نسبية من خلال الموارد المحلية الموجودة لديها اي ان يكون التوجه الى انتاج سلعة تمتاز بها الدولة على حساب سلع اخرى و سيكون هنالك فائدة مشتركة للدول القائم بينها تبادل تجاري حتى في حال كان قيمة تكاليف السلع الاخرى اكبر من تكاليف انتاج السلع التي تتميز بها احدى هذه الدول بميزة مطلقة بحيث ستكون نتائجه ايجابية للدولتين القائم بينها تبادل تجاري و من هنا فان قيام التجارة و التخصص لا يقف على الميزة المطلقة بل على الميزة النسبية ( قريضة و العقاد , 1983 ) .

في ظل عدم تطرق المفكرين السابقين بنظرياتهم الميزة المطلقة و الميزة النسبية في حركة التبادل التجاري بين الدول لجانب الطلب فقد جاء المفكر الاقتصادي جون ستورت ميل بنظريته القيمة التجارية و عالج عدم عرض النظريات السابقة لموضوع الطلب و التوقف فقط على جانب الانتاج ( العرض ) و قام بادخال الطلب الى التحليل لقياس معدل التبادل التجاري بين الدول و قال بان حركة التبادل التجاري لا تتأثر فقط بالعرض بل بالطلب كذلك اي ان حاجة الدول الى التصدير يعتمد على حركة الاستيراد كما ان التغير في قيمة التبادل التجاري الخارجي عن الوطني سوف يعود بالفائدة على الدولة و ينعكس على توازن معدل التجارة الخارجية بين الدول (داوود و اخرون ، 2002 ).

## ثانياً : النظرية الجديدة للمدرسة الكلاسيكية في التجارة الخارجية

وقد جاء المفكر الاقتصادي هكشر ليتبعه تلميذه اولين بنظريتهم التي ترى ان على الدول تصدير السلع التي تتميز بها ميزة نسبية و ذلك ناتج عن توفر المواد الداخلة في عملية انتاج السلع الامر الذي يعني انخفاض في تكاليف الانتاج نتيجة توفر المواد مما يعطي ميزة للدول المصدرة لهذه السلع لانخفاض تكاليف انتاجها ( جويد ، 2013 ) .

و بنيت نظرية هكشر- اولين على الفرضيات التالية :-

- هنالك دولتين يقوم بينهما تبادل تجاري .
- عدم وجود تكاليف نقل .
- حرية انتقال عناصر الانتاج داخل البلد الواحد .
- اختلاف العملة بين البلدين .
- تشابه نوعية عناصر الانتاج بين الدولتين .
- افتراض احد الدولتين تتميز عن الاخرى اما برأس المال او العمل .
- عدم وجود اي قيود على حركة انتقال السلع و المواد .
- ان حصول تبادل السلع هو المطلوب من ذلك .

و ترى نظرية هكشر – اولين ان قيام التجارة بشكل حر سوف يكون له اثار ايجابية من خلال عملية الاستغلال الامثل للموارد من قبل الدول ( عغر و فريد ، 1999 ) .

اما بالنسبة للانتقادات الموجهة لنظرية هكشر – اولين فمن ابرزها تركيزها على الجانب الكمي للسلع و اهمالها لنوعية عناصر الانتاج كما أخذت على النظرية انه و في حال توفر احد عناصر الانتاج بشكل كثيف في بلد معين لا يعني ذلك انه سوف يتم انتاج سلع كثيرة من خلال هذا العنصر الانتاجي الوفير و أخذ ايضاً على هذه النظرية افتراضه بحرية انتقال عناصر الانتاج داخل البلد الواحد و اهماله دولياً و هذا غير و اقعي و اغفلت النظرية وجود الاسواق الاحكتارية و فرضت حدوث التبادل التجاري في ظل وجود المنافسة التامه ( حاتم ، 1993 ) .

## ثالثاً : النظرية الحديثة في التجارة الخارجية

الانتقادات الموجهة لنظريات المدرسة الكلاسيكية كنظرية الميزة المطلقة و الميزة النسبية و النيو كلاسيكية نظرية هكشر – اولين و عدم قيام هذه النظريات بتفسير جزء من المبادلات التجارية المهمة كل هذا ادى الى ظهور نظريات حديثة في التجارة الخارجية و قد ارتكزت هذه النظريات على دراسة و تحليل جانبي الطلب و العرض و من مفكري هذه النظريات الحديثة المفكر الاقتصادي ليندر و الذي يرى في نظريته التي تعتبر من اهم النظريات القائمة على جانب الطلب ان الدول التي تكون الدخول فيها مشابهة لبعضها تكون هنالك الاذواق متشابهة ايضاً و قد ارتكز ليندر في تفسيره لنظريته على فرضية ان تقوم الدولة التي يكون لها اسواق عديدة بانتاج السلع بكميات كبيرة لتأمين هذه الاسواق من المنتجات والذي يمكّن المنشأة المحلية التي تقوم بانتاج هذه السلع من اختراق هذه الاسواق و تجعل لها موطأ قدم فيها بسبب انخفاض اسعار هذه السلع و يعود انخفاض اسعار هذه السلع نتيجة انخفاض تكاليف الانتاج بسبب وفورات الحجم الناتج عن الانتاج الكبير لهذه السلع كما ترتكز هذه النظرية ايضاً على فرضية ان الدول التي يكون تشابه بالدخول فيها و تشابه بالاذواق يقوم بينها تبادل تجاري نتيجة توفر القدرة الشرائية و تكون اسعار المنتجات مناسبة للافراد في هذه الدول (داوود و ابو خفير ، 2002 ) .

اما النظريات التي قامت على جانب العرض فمنها نظرية المفكر الاقتصادي بوزنر والذي يرى بنظريته ان دولة تقوم بانتاج سلعة تقوم بتصديرها للخارج و لايوجد دولة اخرى تقوم بمنافسة هذا المنتج او تقوم بانتاج سلعة بنفس المواصفات التي يتم الانتاج بها بسبب الفجوة التكنولوجية و وجود تكنولوجيا مميزة لا توجد بالدول الاخرى مما يؤدي الى انتاج هذه السلع بمواصفات فنية مميزة بسبب هذه التكنولوجيا و يؤدي هذا الامر الى تميز هذه الدولة نسبياً و لا يلغي هذا التبادل على المستوى الدولي في حال انتشار المعلومات الجديدة في دول العالم الاخرى و لكن عجز المفكر الاقتصادي بوزنر بنظريته المتعقلة بالفجوة التكنولوجية عن الاجابة عن السؤال كيف سيتم تفسير التجديد على المنتجات في الدول التي تقوم بانتاج هذه السلع ( منى ، 2005).

جاء المفكر فرنون و اجاب عن السؤال الذي عجز عنه بوزنر و قال في نظريته دورة المنتج ان الدولة تقوم بانتاج السلع الجديدة بمواصفات معينة و بتكاليف انتاج و عمالة مرتفعة ثم تقوم هذه الدولة بتصريف انتاجها داخل الدولة او في الاسواق القريبة منها و التي يقوم اصحاب الدخول المرتفعة بطلب هذه السلع و المنتوجات ثم بعد ذلك يأخذ هذا المنتج بالتنوع و ينتشر بالدول الصناعية و يكون نمطياً

و معروفاً حينها يصبح الاخذ بعين الاعتبار موضوع التكاليف و يتم اللجوء للدول النامية من اجل انتاج هذه السلع نظراً لانخفاض التكلفة ( العصار ، 2000 ) .

جاءت نظرية و فورات الحجم بفكرة ان يتم زيادة الانتاج بنسبة اكبر من نسبة استخدام موارد الانتاج و تعتبر هذه النظرية تعديلاً على نظرية هكشر – اولين و الذي قال بثبات حجم الانتاج و تتطلب هذه النظرية و جود سوق ضخم لتصريف حجم الانتاج الكبير ( حاتم ، 1993 ) .

## المبحث الثالث : الصادرات

تلعب الصادرات في العديد من الدول دوراً هاماً وحيوياً في تحديد المستوى الكلي للدخل القومي، وارتفاع نصيب الفرد منه، حيث تعكس مكافآت عناصر الانتاج في قطاعات الصناعات التصديرية الأهمية النسبية الكبيرة لتلك الصناعات في تحقيق النمو الاقتصادي للدولة، وتحقيق الرفاهية لها، وتوفير العملات الصعبة اللازمة ( النجار ، 2002) .

كذلك فإن الإنتاج التصديري له الأثر الكبير في توزيع السكان ونمط حركة وتحول النشاط من الريف إلى الحضر بالاضافة إلى تأثيره على القوى البشرية وخصائصها ومكان تركزها وقد أشارت العديد من الدراسات إلى ان الانتاج التصديري والصادرات لها الدور الكبير في دفع معدلات النمو الاقتصادية وعجلته ، كذلك فإنه يعمل على الارتفاع بطاقتها الانتاجية والسير على خطى الدول المتقدمة بما يخص تطوير القطاعات الاقتصادية ، حيث تشير المشاهدات والتجارب العملية في مختلف الدول إلى ان البلدان النامية التي تسجل نمواً مطرداً في الصادرات تحقق أعلى معدلات نمو في دخلها القومي، وحيث ان الصادرات هي احدى مكونات الدخل، فمن المتوقع ان يكون هناك ارتباط ايجابي بين نمو الصادرات وأثره على الدخل والنمو الاقتصادي، وهذه العلاقة لم تكن لتثير اهتمام الباحثين لولا الدراسات التي أجريت والتي أشارت إلى ان الصادرات تسهم في زيادة نمو الدخل الاجمالي بقدر اكبر من مجرد التغيير في حجم الصادرات (Feder, 1982).

كما ان الصادرات تلعب دوراً استراتيجياً في تحقيق التنمية الاقتصادية و تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال ما تعود عليه نتائج التصدير من فوائد على الناتج المحلي الاجمالي للدولة الامر الذي

ينعكس على رفع مستوى معيشة الافراد و تحقيق الرفاه الاقتصادي نتيجة زيادة معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، حيث بينت تجارب لعدد من دول العالم مثل كوريا الدور الفعال و المؤثر للتصدير في تحقيق النمو و رفاه المجتمعات لهذه الدول و قد استطاعت هذه الدول و من بينها الصين ايضاً زيادة فرص العمل لمواطنيها حتى اصبحت نسبة التشغيل تامة ، وتعتبر قضية التصدير من القضايا الوطنية لارتباطها الوثيق بتنمية الاقتصاد المستدام الذي يضمن لمواطني الدول التنوع في مصادر الدخل القائم على الكفاءة والفاعلية، وحلقة الوصل في تطوير الاقتصاد الوطني بجعله ذو ارتباط بدينامكية الاقتصاد العالمي، وبالتالي الاستفادة من التقدم الحاصل في العالم .

لقد ركزت معظم الدراسات على إيجاد العلاقة بين حجم الصادرات ومستوى النمو الاقتصادي في بعض الدول، وبينت ان هناك تأثيراً ايجابياً على النمو في تلك الدول، ومن هذه الدراسات دراسة مايكلي التي اجراها في عام 1977م، وشملت 41 دولة للفترة ما بين الاعوام (1950−1973)، وتم من خلالها التوصل إلى ان هناك علاقة بين نمو متوسط الدخل الفردي من الناتج القومي الاجمالي وبين نمو الصادرات فيها، كذلك أظهرت النتائج ان هناك ارتباطاً بين الصادرات والناتج القومي لهذه الدول (Michaely, 1977).

## النمو الاقتصادي من خلال الصادرات

هناك سياسة احلال كأحدى السياسات التي اتبعتها بعض الدول من اجل تحقيق النمو في الصناعات المحلية البديلة وكذلك العمل على تشجيعها، حيث أشارت الدراسات إلى انه من اجل تحقيق نمو في الصناعات والعمل على تشجيعها، يجب عليها تطوير منتجاتها واتباع معايير الجودة بحيث ترقى إلى مستوى التنافسية العالمية.

وقد اعتبر العديد من الاقتصاديين ان الصادرات تعتبر من الوسائل المحركة للنمو والتنمية الاقتصادية ، حيث بدأ في القرن الماضي التفكير الاقتصادي بتبني استراتيجية التصنيع والتوجه نحو الخارج بالنسبة إلى الدول النامية، من خلال تنمية الصادرات بهدف سد العجز الذي تعانيه موازين المدفوعات في تلك الدول و الأردن منها ، وتوفير الاحتياجات من العملات الأجنبية وتقليل الاعتماد على

تصدير المواد الاولية، وقد اخذت كافة المؤسسات والمنظمات الدولية والحكومية والوكالات المتخصصة ذات العلاقة تروج لتلك الاستراتيجية ومنها البنك الدولي.

ويرى الباحثون إلى ان الدول التي تبنت سياسة التوجه نحو الخارج قد حققت نجاحاً اكبر من الدول التي تبنت سياسة احلال المستوردات من حيث معدلات النمو والتقدم التكنولوجي، وهكذا اصبح تطوير قطاع الصادرات خيارا استراتيجيا للتنمية في العديد من دول العالم، وقد وفرت هذه الدور مصادر التمويل لاجل هذه التحولات إلى جانب عملها في تطوير القطاع العام وقطاع الاعمال، ويلاحظ ان هذه القضية قد اضحت قضية مصيرية بالنسبة للدول النامية ذلك لان عدم اعطاء قضية التصدير اهميتها الحقيقية انما يعني استفحال مشكلة عجز الميزان التجاري، وزيادة حجم المديونية الخارجية وتزايد اعبائها وبالتالي انخفاض معدلات الاستثمار وتعثر برامج التنمية لهذه الدول، وهناك من يرى ان سياسة التوجه للخارج تبدو ملائمة اكثر للدول ضيقة السوق و فقيرة الموارد الطبيعية والتي لديها عمالة منخفضة الاجور، ذلك ان اللجوء إلى مثل هذه السياسة من شأنه ان يضيف السوق العالمي إلى السوق المحلي الضيق، مما يساهم في زيادة حجم الطلب بحيث يتم بواسطته انشاء مشروعات استثمارية جديدة لا يمكن اقامتها في ظل السوق المحلي المحدود، كما انه قد يرفع من كفاءة المشروعات القائمة من خلال التوظيف الكامل لها مما يساعد بالوصول إلى الحجم الامثل، اضافة إلى اهتمامها بعنصر العمل الموجود لديها من خلال تدريب العمالة واكسابها المهارات الفنية اللازمة بالاضافة إلى الخبرات الفنية المتعددة، والتي يمكن ان تضفي إلى المنتج سمات تنافسية جديدة يمكنه من زيادة تنافسية الصادرات الوطنية امام الصادرات العالمية الاخرى (الزعبي و التل، 2004).

## المبحث الرابع : الواردات

الواردات احدى مكونات التجارة الخارجية و تلجأ لها الدول من اجل جلب السلع التي تحتاجها الدولة لسد النقص الحاصل في السلع و الخدمات و تعكس الايرادات مركز الدولة الاقتصادي و قوتها في قدرتها على استيراد السلع و الخدمات و تأمينها في مختلف الظروف و التحديات التي تواجهها الدول ( مختار ، 2009 ) .

و الواردات هي تلك السلع و الخدمات التي تقوم الدول بتأمينها و جلبها من الاسواق العالمية و الاسواق المشتركة و المناطق الحرة و تعبّر الوارادت عن انفتاح الدول او تخلفها ففي حال وجود الواردات و مقدرة الدولة على جلب السلع فهنا يكون اقتصاد هذه الدولة منفتح ولديها المقدرة على تامين احتياجاتها من السلع و الخدمات و في حالة عدم وجود الواردات فتكون هذه الدولة ذات اقتصاد مغلق و تواجه مشاكل في تأمين احتياجاتها من السلع و الخدمات و تكون عوامل عدم توجه الدولة نحو الانفتاح الاقتصادي الى عدة عوامل سواء كانت محلية او دولية ففي حالة كانت محلية و ذلك بسبب عدم رغبة الدولة بالانفتاح الاقتصادي و اعتمادها على مواردها المحلية في تأمين احتيجاتها و تفضل توفير هذه السلع من الانتاج المحلي و في حال كانت العوامل دولية فيكون عن طريق فرض العقوبات الاقتصادية على الدول نتيجة ظروف معينة تراها القوى الدولية و صانعة القرار ، وفي حال جلب الواردات فان ذلك يؤدي الى رفع مستوى معيشة الافراد نتيجة توفير السلع و الخدمات و التي لا تكون متاحة محلياً نتيجة عدة عوامل كعدم توافر عناصر الانتاج او سوء هذه الموارد (عفيفي ، 2002) .

# الفصل الثالث

## التجارة الخارجية بين الاردن و سوريا

## الفصل الثالث

## التجارة الخارجية بين الاردن و سوريا

### تمهيد

و يتناول هذا الفصل تطورات التجارة الخارجية بين الاردن و سوريا ، و يتضمن الفصل مبحثين اثنين ففي المبحث الاول فيتم دراسة واقع التجارة الخارجية في الاردن و يشمل المبحث مطلب واحد يتم التطرق فيه الى الميزان التجاري الاردني .

اما في المبحث الثاني تم الحديث عن التبادل التجاري بين الاردن و سوريا و في المطلب الاول تم تناول الازمة السورية و الميزان التجاري الاردني .

### المبحث الاول : واقع التجارة الخارجية في الاردن

اعتمد الاردن سياسات تجارية مع الدول الاخرى قائمة على المصالح المشتركة و يعاني الاردن في ميزانه التجاري من عجز دائم و مستمر و يعود الى ذلك الى النمط الاستهلاكي المتبع لدى الافراد اضافة الى عدم الاستغلال الامثل للصناعات الاستخراجية و الاهتمام بقطاع الاسكان على حساب الزراعة الذي يعتبر المصدر الاهم للصادرات الاردنية ( المجلس الاقتصادي و الاجتماعي ، 2012 ) .

و تعتبر التجارة الخارجية في الأردن من ركائز الاقتصاد الوطني، وخاصة فيما يتعلق بالتصدير، فكما هو معروف فإن التصدير في أي بلد عبارة عن أداة محركة للنمو في ذلك البلد، مما له الآثار الكبيرة على الاقتصاد الوطني وزيادة قدرة الدولة على الدخول في عمليات الاستيراد والتصدير، وتوفير العملات الصعبة لهذا البلد، وفي النهاية زيادة الدخل الدخل القومي ونموه (المجلس الاقتصادي و الاجتماعي ، 2012) .

و يحاول الاردن جاهداً من اجل التأثير على قطاع الصادرات، من خلال توفير البنية التحتية وتوفير المستلزمات الملائمة لنمو الصادرات الاردنية ، ومنها الحث على المنافسة بشكل عالمي، او

المنافسة على صعيد الاسعار، او على صعيد الجودة ، كذلك محاولته تحقيق توفير عوامل الانتاج الأساسية القادرة على توفير سلع لها القدرة التنافسية الكبيرة، كذلك توفير العمالة المدربة ذات الثقافة العالية والتي تتميز بالقدرة على استيعاب التكنولوجيا، وتطوير الاساليب الانتاجية المناسبة، كل ذلك في سبيل زيادة حجم قطاع التصدير في المملكة الاردنية الهاشمية (المجلس الاقتصادي و الاجتماعي ، 2012) .

إن الموقع الجغرافي و الاستراتيجي المميز للاردن و موقعه المتوسط في وسط الشرق الاوسط جعل منه شريك مهم في عدد من الاتفاقيات التجارية و البروتوكولات التجارية الدولية حيث يقع الاردن على خطوط الترانزيت بين دول الخليج العربي و دول اوروبا كما ان الاردن يعتبر حلقة وصل بين عدد من دول المنطقة لموقعه الاستراتيجي و المميز و يرتبط الاردن بعلاقات اقتصادية و اتفاقيات تجارية عديدة و مميزة مع دول العالم و من هذه الاتفاقيات التجارية : (غرفة تجارة عمان ، 2012 )

1- اتفاقية التجارة التجارة الحرة الأردنية الأمريكية و التي وقعت في 2000/10/24 و قد دخلت حيز التنفيذ بتاريخ 2001/12/17 .
2- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و التي و قعت سنة 1997 في عمان و تضم سبعة عشر دولة عربية و من بينها الاردن و يبدأ العمل بالاتفاقية اعتباراً من 1998/1/1 و قد دخلت حيز التنفيذ بتاريخ 2005/1/1 .
3- منطقة أغادير بتاريخ 2005/1/8 .
4- اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية و قد تم التوقيع على اتفاقية الشراكة الأردنية–الأوروبية بتاريخ 1997/11/24، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ بتاريخ 1/ 5 / 2002 .
5- انضمام الاردن الى منظمة التجارة العالمية و التي دخلت حيز التنفيذ بتاريخ 2000/4/11.

كما ن الاردن يشارك في العديد من الاتفاقيات الاخرى كحماية وتشجيع الاستثمار ومنع الازدواج الضريبي مع مختلف الدول العربية والأجنبية

## المطلب الاول :الميزان التجاري الاردني

الميزان التجاري احد اجزاء ميزان المدفوعات و يعتبر اهم الحسابات التي تسجل قيمة التبادلات التجارية للدولة مع غيرها من الدول و يعتبر مؤشر اقتصادي للدولة و يعكس وضع الدولة اقتصادياً و يبين التزامات الدولة ما لها و ما عليها نتيجة التبادلات التجارية الحاصلة بينها و بين الدول الاخرى و قد تعددت مفاهيم الميزان التجاري و المفهوم الرئيسي للميزان التجاري بأنه هو الفرق بين قيمة الصادرات و الواردات من الناتج في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة و يكون الميزان التجاري متوازن اذا كان هنالك تعادل بين الواردات و الصادرات لكن يكون الميزان التجاري في حالة عجز اذا كانت الواردات اعلى من الصادرات بينما اذا كانت الواردات اقل من الصادرات يكون هنالك فائض في الميزان التجاري( Arthur And Sheffrin ، 2003 ).

تكمن اهمية الميزان التجاري بقياسه لمدى قوة و مقدرة الدول على توفير احتياجاتها من خلال جلب و استيراد ما تحتاجه الدول من سلع و خدمات و كذلك مقدرتها على تصدير ما يزيد لديها من فائض في الانتاج حيث ان الدول النامية تقوم بالاستيراد اكثر بكثير من عملية التصدير نظراً لمحدوية الموارد الموجودة بها .

ينقسم الميزان التجاري الى نوعين اولها فيما يتعلق بالميزان التجاري السلعي و هو الميزان المتعلق بالسلع الملموسة و التي يكون فيها تصدير السلع المصنعة و المواد اما النوع الثاني فيتعلق بالميزان التجاري الخدمي و يتعلق بتبادل الخدمات كخدمات السياحة و السفر و غيرها من الخدمات ( هجيرة ، 2012 ) .

هذا و اشار تقرير صادر عن المجلس الاقتصادي و الاجتماعي لعام 2012 ان الميزان التجاري الاردني يعاني من عجز دائم و قد بلغ نسبة العجز في الميزان التجاري الى الناتج الاجمالي في عام 2000 (31.9%) و ارتفعت في عام 2009 الى (49.2%) و هو ارتفاع ملحوظ و يشير ذات التقرير الى ان العجز في الميزان التجاري الاردني يعزى الى عدة اسباب منها ثقافة الاستهلاك لدى المواطنين

و الانفتاح على الغرب الامر الذي جعل الطلب على المنتج الاجنبي في زيادة بالاضافة الى عدة امور اخرى علماً ان من اهم المستوردات الوطنية هو النفط ( المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، 2012 ) .

يتميز واقع الاقتصاد الاردني بانه اقتصاد مفتوح على جميع اقتصادات العالم الاخرى حيث تشير الاحصاءات الصادرة عن دائرة الاحصاءات العامة الى زيادة معدل الاستيراد و يعود سبب ذلك الى وجود ضعف في الانتاج المحلي للسلع و الخدمات المحلية و عدم المقدرة على توفير الطلب المتزايد على السلع خاصة السلع التي لا تتوفر امكانية انتاجها داخل الدولة و قد ساعد كذلك الانفتاح الثقافي على الغرب بحيث اصبح المنتج الاجنبي يفضله الاردنيون اكثر من المنتج المحلي بغض النظر عن الفجوة الحاصلة في مستوى دخل المواطن الاردني عن المواطن الاجنبي حيث اصبح الاستهلاك ظاهرياً دون مراعاة مستوى فروق الدخول (دائرة الاحصاءات العامه ، 2012 ) .

## المبحث الثاني : التبادل التجاري بين الاردن و سوريا

تعتبر الجمهورية العربية السورية ملتقى النشاطات و التفاعلات الأقتصادية و هي ذات موقع استرتيجي و جغرافي مميز متوسطة للدول و جسر و ممر يصل بين الدول و قارات العالم و في الوقت الحالي فهي بوابة الوطن العربية على اوروبا (عبد السلام ، 1982 ) .

إن موقع الدولة السورية الجغرافي جعل لها ميزة و دور فاعل في التجارة الخارجية و تربط الاردن و سوريا علاقات متعددة على مستوى الاصعدة السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية كما ان سوريا تعتبر بوابة عبور للحركة التجارية الاردنية الى دول اوروبا و خاصة تركيا و يوجد هنالك تبادل تجاري بين البلدين على نطاق و اسع نظراً للتقارب الشديد و هنالك عدد من البروتوكولات و الاتفاقيات المبرمة ببين البلدين و من ابرز هذه الاتفاقيات التجارية المعقودة مع الأردن( غزالة ، 2005) :

1- الاتفاقية التجارية 1975 و من اهم بنودها :-

- تقيد مؤسسات القطاع العام في الدولة السورية باستيراد السلع و المنتوجات ذات المنشأ الاردني بحدود دنيا بقيمة مليوني دينار سنوياً مع الاخذ بالاعتبار الاعفاءات الجمركية و الضرائب على السلع و المنتوجات حسب المتفق عليها بين البلدين .

- لا يجوز لا ي دولة من الدولتين العمل على اعادة تصدير السلع و المنتجات المتبادلة بين البلدين الا بعد موافقة الدولة الاخرى .

- انشاء مراكز تجارية و اسواق مشتركة بين البلدين يتم التعامل معها حسب شروط و التعليمات التي يتفق عليها البلدين .

- تشكيل لجنة مشتركة بين البلدين تقوم بمتابعة و ادارة ملف العلاقات الاقتصادية و الاتفاقيات التجارية بين البلدين .

- الاتفاق على عمل و انشاء مشاريع اقتصادية و تجارية مشتركة بين البلدين .

- عمل لجنة مشتركة من الجمارك تقوم بحصر المواد الداخلة في عملية انتاج السلع و المواد المتشابهة بين البلدين و ذلك من اجل العمل على توحيد الرسوم و الضرائب على هذه السلع من قبل الدولتين الاردنية و السورية .

- الموافقة على استيراد المنتوجات الزراعية و الحيوانية و منتوجات الثروات الطبيعية والمنتوجات الصناعية و التي يكون انتاجها في احد البلدين و استثنائها من أحكام منع الاستيراد ومن جميع القيود الإدارية والنقدية والقيود الأخرى و اعفاء هذه المنتوجات من اية رسوم او ضرائب و من شهادات اجازات الواردات .

2-البروتكول التجاري الموقع عام 1999 :

وقد تم التوقيع عليه في عاصمة المملكة الاردنية الهاشمية عمان و ذلك بتاريخ 1999/8/3 و لكن اوقف العمل بهذا البروتكول بعد توقيع اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين البلدين و قد تضمن هذا البروتوكول أهم النقاط التالية :

- ان يتم العمل بالإعفاء التدريجي الوارد في أحكام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على باقي السلع ما عدا بعض السلع التي استثنيت من هذا الإعفاء .

- تطبيق الإعفاء الجمركي الكامل على مجموعتين من السلع السورية الأردنية .

3-اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين2001 :

و قد تم توقيع الاتفاقية بتاريخ 2001/10/8 و قد دخلت الاتفاقية حيزالتنفيذ بتاريخ 2002/5/23 وتقضـــي الاتفاقيـــة باعفاء السلع و المنتوجات الاردنية و السورية و تحريـــر التبادل التجاري بين البلدين وإعفاء السلع والمنتجات المتبادلة بينهما مباشـــرة مـــن الرســـوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المشابه حيث قضت الاتفاقية بإلغاء الرسوم علـــى نسبة كبيرة من السلع والبضائع التي تشملها التجارة بين البلدين .

## المطلب الثاني : الازمة السورية و الميزان التجاري الاردني

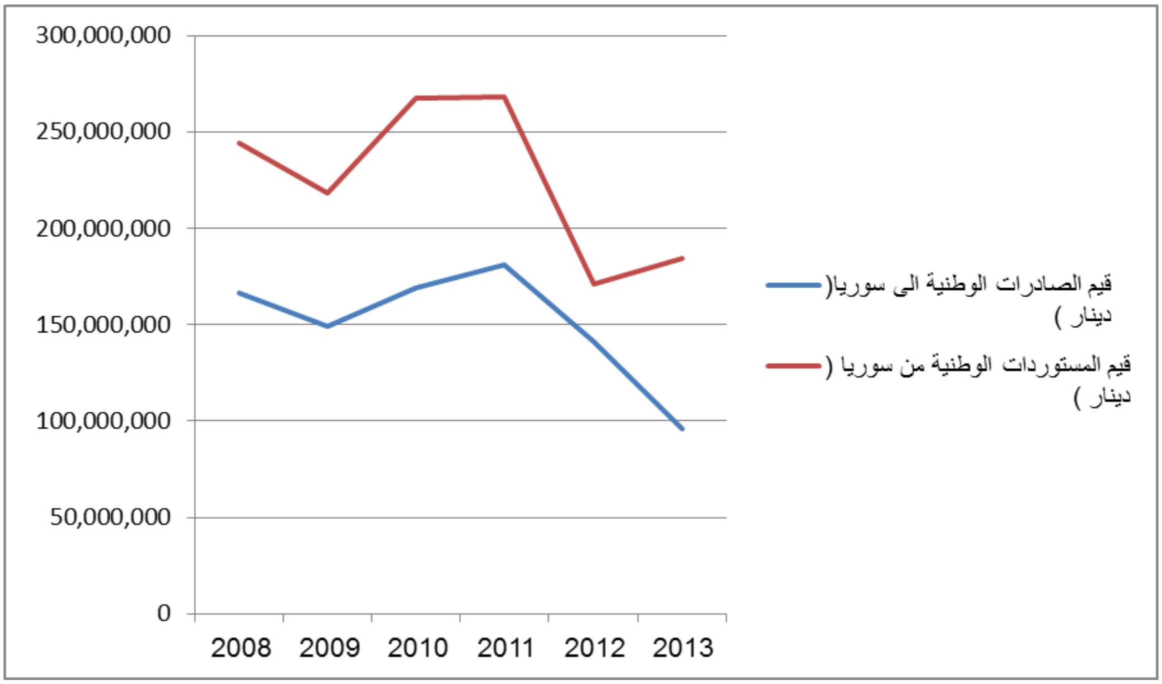
في مقارنة بين حجم التجارة الخارجية بين الأردن وسوريا قبل الأزمة السورية عام 2011، و حجم التجارة الخارجية بين الاردن و سوريا اثناء الازمة يظهر تراجع الصادرات و المستوردات الأردنية من سوريا، وبسبب تلك الأحداث أيضا توقفت صادراتنا التي كانت تمر عبر الأراضي السورية إلى تركيا ولبنان التي بلغت 60 مليون دينار شهرياً قبل عام 2011 . وتعد المنتجات الحيوانية والنباتية والمواد الغذائية والمنسوجات أبرز ما يستورده السوق الأردني من سوريا فيما تشكل الصناعات الكيماوية والمنتجات النباتية والآلات والأجهزة الكهربائية والمنتجات الزراعية أبرز صادرات المملكة إلى سوريا ، و يبين الجدول التالي واقع الصادرات و الواردات الاردنية بين الاردن و سوريا للفترة الزمنية 2008-2013 :

**الجدول 1. قيم الصادرات و المستوردات الوطنية بين الاردن و سوريا خلال الفترة 2008-2013**

| السنة | قيم الصادرات الوطنية الى سوريا( دينار ) | قيم المستوردات الوطنية من سوريا ( دينار ) |
|---|---|---|
| 2008 | 166,322,800 | 244,525,447 |
| 2009 | 149,417,177 | 217,979,277 |
| 2010 | 169,355,388 | 267,198,289 |

| | | |
|---|---|---|
| 268,398,103 | 181,371,598 | 2011 |
| 171,265,165 | 140,871,504 | 2012 |
| 184,448,795 | 95,893,260 | 2013 |

* المصدر : دائرة الاحصاءات العامة – 2013 .




**الشكل 1 . قيم الصادرات و المستوردات الوطنية بين الاردن و سوريا خلال الفترة 2008-2013**

* اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات دائرة الاحصاءات العامه – 2013.

من خلال المطالعة السابقة لواقع التجارة الخارجية للاردن و حركة الصادرات و الواردات بين الاردن و سوريا يتبين لنا ان هنالك تاثر واضح للصادرات و المستورادت الوطنية نتيجة الظروف الحاصلة في الجارة السورية فقد اثرت الازمة السورية على ذلك من خلال ان الاردن و سوريا و حسب طبيعة الموقع القريب للطرفين فانه يوجد بينهم تبادل تجاري و اسع و هذا واضح من خلال الاتفاقيات و البروتوكولات التجارية الموقع بين الطرفين عدا ان سوريا هي بوابة الاردن الى اوروبا

و خاصة الدولة التركية و كذلك الى لبنان و نتيجة الحرب الاهلية السورية فقد انخفضت نسبة الصادرات الوطنية عبر سوريا الى هذه الدول وارتفاع تكاليف النقل نتيجة عدم وجود اي ممر بري اخر مع هذه الدول سوى سوريا و كذلك تراجع حركة التبادل التجاري بين البلدين و زيادة معدل المستوردات الوطنية من السلع نتيجة زيادة اعداد اللاجئين السوريين و الحاجة الى سد النقص الحاصل في زيادة الطلب على السلع و الخدمات .

العوامل و الاسباب سابقة الذكر ساهمت في تفاقم اختلال الميزان التجاري الاردن حيث اصبح هنالك فرق واضح بين مجمل الستوردات و الصادرات الوطنية نتيجة هذه العوامل و قد زادت نسبة العجز في الميزان التجاري بنسب كبيرة خلال الازمة السورية .

# الفصل الرابع

## التحليل الوصفي و مناقشة نتائج التحليل

# الفصل الرابع

# التحليل الوصفي و مناقشة نتائج التحليل

## تمهيد

يشمل هذا الفصل تحليل الصادرات و الوارادات الوطنية و المعاد تصديره و كذلك حجم التبادل التجاري بين الاردن وسوريا و ذلك للوصول الى نتائج الدراسة و معرفة مدى تأثر الميزان التجاري الاردني بالازمة السورية التي تمر بها الدولة السورية حيث تم اخذ بيانات الصادرات و المعاد تصديره و الواردات خلال فترة ست سنوات و ذلك ثلاث سنوات قبل بدء الازمة في سوريا و ثلاث سنوات خلال الازمة و التي ما زالت مستمرة حتى اعداد هذه الدراسة اما بالنسبة لحركة التبادل التجاري بين الاردن و سوريا فقد تم اخذ البيانات بشكل شهري لتحليلها و الوصول الى نتائج اكثر دقة .

## المبحث الاول : الميزان التجاري الاردني

يعاني الميزان التجاري الاردني بحسب تقارير دائرة الاحصاءات العامه من عجز في ميزانه التجاري بشكل دائم و مرتفع و الميزان التجاري الاردني هو الفرق بين مجمل الصادرات الوطنية و مجمل المستوردات و سنوف نستعرض حال الميزان التجاري الاردني خلال فترة الدراسة 2008 – 2013 :-

### المطلب الاول : الصادرات الوطنية

**الجدول 2. قيم الصادرات الوطنية خلال الفترة 2008-2013**

| السنة | القيمة (دينار اردني) | الكمية (كغم) |
|---|---|---|
| 2008 | 4,431,112,938 | 1,0129,613,392 |

| | | |
|---|---|---|
| 2009 | 3,579,165,740 | 8,242,742,935 |
| 2010 | 4,216,948,704 | 9,773,473,079 |
| 2011 | 4,805,872,984 | 10,305,348,958 |
| 2012 | 4,749,569,703 | 9,310,976,203 |
| 2013 | 4,805,233,929 | 8,392,374,104 |

* المصدر: دائرة الاحصاءات العامة – 2013.

يلاحظ من الجدول (2) ان هناك تذبذباً في قيم الصادرات الوطنية خلال الاعوام 2008- 2013، حيث يظهر الجدول ان هناك ارتفاعاً ملحوظاً في قيم الصادرات الوطنية كان ادناه في عام 2009 حيث بلغت قيمة الصادرات (3,579,165,740) دينار، و بلغت قيمتها القصوى في عام 2011 حيث بلغت قيمتها(4,805,872,984) دينار و من خلال مطالعة واقع الصادرات الوطنية خلال الفترة من 2008 – 2013 فانه يتبين ما يلي :-

عام 2008 : و هي السنة الاولى و سنة الاساس التي تم اختيارها لبدأ فترة الدراسة فتشير البيانات الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة إلى إرتفاع قيمة الصادرات الوطنية خلال عام 2008 و بخصوص انواع و تركيبة السلع المصدرة فقد كانت أبرز السلع التي ارتفعت قيم صادراتها محضرات الصيدلة والفوسفات الخام والبوتاس الخام والأسمدة والخضار في حين تراجعت صادرت الألبسة وتوابعها و فيما يتعلق بالدول التي بينها تبادل تجاري و تقوم بالاستيراد من الاردن فانه قد لوحظ ارتفاع الصادرات الوطنية بشكل واضح للدول الآسيوية وخاصة الهند ودول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومن ضمنها العراق ودول الاتحاد الأوروبي ومن ضمنها هولندا في حين تراجعت الصادرات الوطنية إلى دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا نتيجة لتراجع الصادرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

عام 2009 : و تشير البيانات انه في عام 2009 انخفضت قيمة الصادرات الوطنية مقارنة مع عام 2008 وفيما يتعلق بتركيبة السلع المصدرة فأن أبرز السلع المصدرة كالألبسة وتوابعها ومحضرات الصيدلة والبوتاس الخام والأسمدة والخضار والفوسفات الخام قد انخفضت قيمة صادراتها وبالنسبة لشركاء التجارة الخارجية مع الاردن فقد انخفضت الصادرات الوطنية بشكل واضح لهم مثل الدول الآسيوية ومن ضمنها الهند كما تراجعت الصادرات الوطنية إلى دول منطقة التجارة الحرة العربية

الكبرى ودول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا نتيجة لتراجع الصادرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي ومن ضمنها هولندا.

عام 2010 : و تشير البيانات الى ارتفاع قيمة الصادرات الوطنية في عام 2010 مقارنة بعام 2009 وعلى صعيد تركيب السلع المصدرة فقد ارتفعت قيمة الصادرات من الألبسة وتوابعها ومحضرات الصيدلة والأسمدة والخضار والبوتاس الخام فيما انخفضت قيمة الصادرات من الفوسفات الخام وفيما يتعلق بالدول الشركاء في التجارة الخارجية و القائم معهم تبادل تجاري فقد ارتفعت قيمة الصادرات الوطنية بشكل واضح لدول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومن ضمنها السعودية ودول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكيا ومنها الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك دول الإتحاد الأوروبي ومن ضمنها ايطاليا كما تراجعت الصادرات الوطنية إلى الدول الآسيوية ومن ضمنها الهند .

عام 2011 : و تشير البيانات الى ارتفاع في قيمة الصادرات الوطنية في هذا العام اما على صعيد التركيب السلعي لأبرز السلع المصدرة فنلاحظ ارتفاع قيمة الصادرات من الألبسة وتوابعها والبوتاس الخام والخضار والفوسفات الخام فيما انخفضت قيمة الصادرات من محضرات الصيدلة والأسمدة و اما ابرز الدول الشركاء في التجارة الخارجية فارتفعت قيمة الصادرات الوطنية لمنطقة التجارة الحرة العربية من بينها الدولة العراقية ودول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكيا ومنها الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك الدول الآسيوية كالهند ودول الاتحاد الأوروبي كالدولة الايطالية .

عام 2012 : و تشير البيانات الى تراجع قيمة الصادرات الوطنية عما كانت عليه في عام 2011 و على صعيد التركيب السلعي لأبرز السلع المصدرة فقد ارتفعت قيمة الصادرات من الألبسة وتوابعها والبوتاس الخام والفوسفات الخام والمنتجات الكيماوية العضوية وغير العضوية، فيما إنخفضت قيمة الصادرات من الخضار ومحضرات الصيدلة و من ابرز الدول الشركاء في التجارة الخارجية فقد ارتفعت قيمة الصادرات الوطنية بشكل واضح لدول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكيا ومنها الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الآسيوية ودول الإتحاد الأوروبي فيما إنخفضت قيمة الصادرات الوطنية إلى دول منطقة التجارة الحرة العربية كالعراق .

في عام 2013 ارتفعت قيمة الصادرات الوطنية بنسبة ضئيلة كما كانت عليه في العام 2012 وعلى صعيد تركيبة السلع فنجد ان ابرز السلع المصدرة فقد شهدت ارتفاعاً في قيمتها التصديرية كالألبسة وتوابعها والخضار والفواكة ومحضرات الصيدلة فيما انخفضت قيمة الصادرات من البوتاس الخام

والأسمدة والفوسفات الخام و من ابرز الدول الشركاء في التجارة الخارجية فارتفعت قيمة الصادرات الوطنية لمنطقة التجارة الحرة العربية من بينها الدولة العراقية ودول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكيا ومنها الولايات المتحدة الأمريكية فيما انخفضت قيمة الصادرات الوطنية الى الدول الآسيوية كالهند ودول الاتحاد الأوروبي.

و من خلال ما تم عرضه من واقع الصادرات الوطنية و التذبذب الحاصل في قيمة الصادرات الوطنية و ارتفاع قيمتها خاصة خلال فترة الازمة السورية فانه تعزى اسباب ذلك لعدة عوامل اهمها الازمات الحاصلة في بعض دول الوطن العربي الناتج عن ما يسمى بالربيع العربي الامر الذي اثر على انتاج السلع و الخدمات و محددوية السلع و قلة انتاجها بسبب الظروف الحاصلة لديها و انقطاع العلاقات الاقتصادية بين بعض الدول و انعكس على واقع العرض في السلع المتوفرة بالاسواق الدولية نتيجة النقص الحاصل في عرض هذه السلع و الخدمات مما يؤدي الى زيادة قيمة هذه السلع في حال توفرها في بعض الاسواق و كذلك ارتفاع تكاليف النقل كون بعض الطرق البرية اصبحت غير امنه نتيجة هذه الظروف و غير ذلك من عوامل ادت الى ارتفاع قيمة الصادرات .

## المطلب الثاني : المعاد تصديره

**الجدول 3. قيم المعاد تصديره خلال الفترة 2008-2013**

| القيمة (دينار) | الكمية (كغم) | القيمة (دينار) |
|---|---|---|
| 2008 | 1,201,891,869 | 350,588,444 |
| 2009 | 947,158,465 | 441,560,765 |
| 2010 | 773,168,629 | 301,478,984 |
| 2011 | 878,706,314 | 441,204,752 |
| 2012 | 849,902,032 | 420,410,349 |
| 2013 | 812,788,529 | 665,883,384 |

* المصدر: دائرة الإحصاءات العامة – 2013.

يلاحظ من الجدول (3) ان هناك تذبذباً في قيم المعاد تصديره خلال الفترة 2008–2013، حيث يظهر الجدول ان هناك ارتفاعاً ملحوظاً في قيم المعاد تصديره حيث بلغت (1,201,891,869) دينار عام 2008 و انحفض الى (773,168,629) دينار عام 2010 و هذا يعود الـــى الازمـــة الماليـــة العالميـــة و الكساد الاقتصادي الذي اصاب الاقتصادي العالمي عام2008–2009.

**المطلب الثالث : المستوردات الوطنية :**

**جدول 4 . قيم المستوردات الوطنية خلال الفترة 2008-2013**

| السنة | القيمة (دينار) | الكمية (كغم) |
|---|---|---|
| 2008 | 4,431,112,938 | 10,129,613,392 |
| 2009 | 12,060,894,831 | 15,903,893,032 |
| 2010 | 11,050,126,364 | 16,460,046,757 |
| 2011 | 13,440,215,280 | 17,618,884,257 |
| 2012 | 14,733,749,279 | 18,120,580,587 |
| 2013 | 15,667,343,786 | 17,738,742,812 |

* المصدر: دائرة الإحصاءات العامة – 2013.

يلاحظ من الجدول (4) ان هناك تذبذباً في قيم المستوردات خلال الاعـــوام 2008–2013، حيث يظهر الجدول ان هناك ارتفاعاً ملحوظاً في القيم كان أدناه في عام 2008، بقيمة بلغت (4,431,112,938) دينار، وبلغت قيمته القصوى في عام 2013 حيث بلغت (15,667,343,786) دينار دينار ، و من خلال مطالعة واقع المستوردات الوطنية خلال الفـــــترة من 2008 – 2013 فانه يتبين ما يلي :–

عام 2008 : فتشير البيانات البيانات الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة إلى إنخفاض قيمة المستوردات الوطنية خلال عام 2008 و بخصوص انواع و تركيبة السلع المستوردة فقد كانت أبرز السلع التي شهدت ارتفاعاً في المستوردات البترول الخام والحديد ومصنوعاته والآلات والأدوات الآلية

والأجهزة الكهربائية والعربات والدراجات والحبوب و فيما يتعلق بالدول التي يقوم الاردن بالاستيراد منها فانه قد لوحظ زيادة المستوردات بشكل واضح من دول منطقة التجارة الحرة العربية كالسعودية التي يمثل النفط معظم المستوردات منها ودول الاتحاد الأوروبي والدول الآسيوية ودول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا .

عام 2009 : و تشير البيانات انه في عام 2009 ارتفعت قيمة المستوردات الوطنية مقارنة مع عام 2008 وفيما يتعلق بتركيبة السلع المستوردة فأن أبرز السلع المستوردة كالبترول الخام والآلات والأجهزة الكهربائية وأجزائها والآلات والأدوات الآلية وأجزائها والحبوب والحديد ومصنوعاته شهدت انخفاضاً في المستوردات ، في حين ارتفعت قيمة المستوردات من العربات والدراجات وأجزائها ، وبالنسبة لشركاء التجارة الخارجية مع الاردن فقد انخفضت المستوردات الوطنية بشكل واضح من دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وخاصة من السعودية الذي يمثل النفط معظم المستوردات منها ودول الاتحاد الأوروبي والدول الآسيوية ومن ضمنها الصين الشعبية بينما ارتفعت الواردات من دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا ومن ضمنها الولايات المتحدة الأمريكية .

عام 2010 : و تشير البيانات انه في عام 2010 ارتفعت قيمة المستوردات الوطنية مقارنة مع عام 2009 وفيما يتعلق بتركيبة السلع المستوردة فأن أبرز السلع المستوردة من الآلات والأجهزة الكهربائية و العربات و الدراجات و اجزائها شهدت انخفاضاً في المستوردات ، في حين ارتفعت قيمة المستوردات من البترول الخام والآلات وأجزائها و اللدائن و مصنوعاتها والحديد ومصنوعاته ، وبالنسبة لشركاء التجارة الخارجية مع الاردن فقد انخفضت المستوردات الوطنية بشكل واضح من دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا ومن ضمنها الولايات المتحدة الأمريكية بينما ارتفعت المستوردات من دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وخاصة من السعودية الذي يمثل النفط معظم المستوردات منها، والدول الآسيوية ومن ضمنها الصين الشعبية ودول الاتحاد الاوروبي ومن ضمنها المانيا .

عام 2011 : و تشير البيانات الى ارتفاع في قيمة المستوردات الوطنية في هذا العام عن الفترة التي سبقته اما على صعيد التركيب السلعي لأبرز السلع المصدرة فنلاحظ ارتفاع قيمة المستوردات من البترول الخام والآلات والأدوات الآلية وأجزائها، والحديد ومصنوعاته واللدائن ومصنوعاته ، فيما انخفضت قيمة المستوردات من العربات والدراجات وأجزائها و الآلات و الاجهزة الكهربائية و اجزائها اما ابرز الدول الشركاء في التجارة الخارجية فارتفعت قيمة المستوردات الوطنية من دول منطقة التجارة الحرة العربية

الكبرى وخاصة من السعودية الذي يمثل النفط معظم المستوردات منها و الدول الآسيوية ومن ضمنها الصين الشعبية ودول الاتحاد الأوروبي ومن ضمنها المانيا فيما انخفضت المستوردات من دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا ومن ضمنها الولايات المتحدة الأمريكية .

عام 2012 : و تشير البيانات انه في عام 2012 ارتفعت قيمة المستوردات الوطنية مقارنة مع عام 2011 وفيما يتعلق بتركيبة السلع المستوردة فأن أبرز السلع المستوردة من الآلات و الادوات الالية و اجزائها و الآلات و الأجهزة الكهربائية و اجزائها و العربات و الدراجات و اجزائه و الحديد و مصنوعاته شهدت انخفاضاً في المستوردات ، في حين ارتفعت قيمة المستوردات من البترول الخام و اللدائن و مصنوعاتها ، وبالنسبة لشركاء التجارة الخارجية مع الاردن فقد انخفضت قيمة المستوردات الوطنية بشكل واضح من دول الاتحاد الاوروبي و من بينها المانيا بينما ارتفعت المستوردات من دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا ومن ضمنها الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الاسيوية و من بينها الصين الشعبية و دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وخاصة من السعودية الذي يمثل النفط معظم المستوردات منها .

في عام 2013 ارتفعت قيمة الصادرات الوطنية كما كانت عليه في العام 2012 وفيما يتعلق بتركيبة السلع المستوردة فأن أبرز السلع المستوردة من النفط الخام و مشتقاته شهدت انخفاضاً في المستوردات ، في حين ارتفعت قيمة المستوردات من الآلات و الادوات الالية و اجزائها و الالات و الأجهزة الكهربائية و اجزائها و العربات و الدراجات و اجزائها و الحديد و مصنوعاته و اللدائن و مصنوعاتها ، و بالنسبة لشركاء التجارة الخارجية مع الاردن فقد انخفضت قيمة المستوردات الوطنية بشكل واضح من دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وخاصة من السعودية الذي يمثل النفط معظم المستوردات منها بينما ارتفعت المستوردات الوطنية من دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا ومن ضمنها كندا و دول الاتحاد الاوروبي و من بينها ايطاليا بينما و الدول الاسيوية و من ضمنها الصين الشعبية .

و من خلال ما تم عرضه من واقع المستوردات الوطنية و الارتفاع الحاصل في قيمة المستوردات الوطنية و ارتفاع قيمتها خاصة خلال فترة الازمة السورية فانه تعزى اسباب ذلك لعدة عوامل اهمها الازمة السورية الحاصلة في الجارة السورية والذي نجم عنه حركة نزوح كبيرة من اللاجئين السوريين داخل البلاد السورية و خارجها و من بينها الاردن الذي شهد حركة لجوء كبيرة من اعداد اللاجئين السوريين الامر الذي نتج عنه ضغوط على البنية التحتية و الاقتصادية و زيادة الطلب على السلع

و الخدمات ناهيك عن اغلاق الحدود التركية بين سوريا و تركيا و انقطاع العلاقات الاقتصادية بين البلدين الامر الذي ادى الى زيادة المستوردات الى الاردن .

## المبحث الثاني : الميزان التجاري بين الاردن و سوريا

يرتبط الاردن و سوريا بعلاقات اقتصادية و اسعة على مختلف الاصعدة ويوجد بينهم تبادل تجاري نشط نظراً لقرب الموقع و سهولة انتقال الافراد و البضائع بين البلدين و سوف يتم تحليل واقع الصادرات و المستوردات بين البلدين بشكل شهري خلال فترة الدراسة من 2008–2013 و على النحو التالي :-

### المطلب الاول : الصادرات الى سوريا شهرياً

**جدول 5 . الصادرات الى سوريا خلال اشهر الفترة 2008/1 – 2013/12**

| الشهر / السنة | القيمة ( دينار ) | الكمية ( كغم ) | نسبة قيمة الصادرات الى سوريا من اجمالي قيمة الصادرات الوطنية (سنوياً) |
|---|---|---|---|
| 200801 | 21,014,524 | 105,545,304 | – |
| 200802 | 22,354,707 | 90,011,903 | – |
| 200803 | 18,161,259 | 59,129,788 | – |
| 200804 | 16,312,679 | 49,925,578 | – |
| 200805 | 10,698,731 | 39,514,085 | – |
| 200806 | 11,994,020 | 37,521,382 | – |
| 200807 | 15,336,670 | 72,693,498 | – |
| 200808 | 15,249,636 | 67,739,499 | – |
| 200809 | 7,017,315 | 12,760,713 | – |

| الشهر / السنة | القيمة ( دينار ) | الكمية ( كغم ) | نسبة قيمة الصادرات الى سوريا من اجمالي قيمة الصادرات الوطنية (سنوياً) |
|---|---|---|---|
| 200810 | 5,741,094 | 9,244,589 | – |
| 200811 | 9,403,013 | 27,946,842 | – |
| 200812 | 13,039,153 | 45,092,346 | – |
| **المجموع** | **166,322,800** | **617,125,527** | **% 4** |
| 200901 | 16,561,257 | 55,456,501 | – |
| 200902 | 16,498,226 | 39,854,641 | – |
| 200903 | 15,890,318 | 40,532,598 | – |
| 200904 | 17,887,135 | 38,499,548 | – |
| 200905 | 12,131,191 | 38,741,327 | – |
| 200906 | 12,318,105 | 34,631,005 | – |
| 200907 | 10,697,176 | 32,784,302 | – |
| 200908 | 10,639,860 | 33,600,616 | – |
| 200909 | 6,760,326 | 14,716,165 | – |
| 200910 | 6,483,195 | 23,955,412 | – |
| 200911 | 7,753,427 | 22,319,311 | – |
| 200912 | 15,796,959 | 46,338,629 | – |
| **المجموع** | **149,417,177** | **421,430,054** | **% 4** |
| 201001 | 22,367,310 | 61,584,846 | – |
| 201002 | 21,350,267 | 53,008,058 | – |
| 201003 | 24,890,872 | 68,165,316 | – |
| 201004 | 18,957,450 | 54,382,488 | – |
| 201005 | 12,871,496 | 37,574,554 | – |
| 201006 | 8,410,914 | 16,204,258 | – |

| الشهر / السنة | القيمة ( دينـار ) | الكمية ( كغم ) | نسبة قيمة الصادرات الى سوريا من اجمالي قيمة الصادرات الوطنية (سنوياً) |
|---|---|---|---|
| 201007 | 10,640,214 | 21,535,204 | – |
| 201008 | 10,310,754 | 19,324,994 | – |
| 201009 | 7,013,307 | 16,315,944 | – |
| 201010 | 5,322,722 | 20,588,738 | – |
| 201011 | 10,713,900 | 23,280,458 | – |
| 201012 | 16,506,182 | 29,021,381 | – |
| **المجموع** | **169,355,388** | **420,986,240** | **% 4** |
| 201101 | 25,605,850 | 59,447,347 | – |
| 201102 | 31,765,914 | 79,422,803 | – |
| 201103 | 26,558,834 | 77,079,725 | – |
| 201104 | 15,384,772 | 59,789,267 | – |
| 201105 | 10,676,671 | 29,950,757 | – |
| 201106 | 12,112,751 | 28,207,836 | – |
| 201107 | 10,384,605 | 32,720,582 | – |
| 201108 | 7,561,369 | 14,714,103 | – |
| 201109 | 7,984,759 | 40,807,350 | – |
| 201110 | 8,209,520 | 34,473,641 | – |
| 201111 | 8,394,844 | 23,262,363 | – |
| 201112 | 16,731,709 | 28,350,184 | – |
| **المجموع** | **181,371,598** | **508,225,959** | **% 4** |
| 201201 | 18,260,930 | 46,678,432 | – |
| 201202 | 20,899,906 | 65,576,530 | – |
| 201203 | 21,714,274 | 45,007,399 | – |

| الشهر / السنة | القيمة ( دينار ) | الكمية ( كغم ) | نسبة قيمة الصادرات الى سوريا من اجمالي قيمة الصادرات الوطنية (سنوياً) |
|---|---|---|---|
| 201204 | 21,822,542 | 49,102,109 | – |
| 201205 | 17,805,268 | 50,115,809 | – |
| 201206 | 8,698,118 | 24,551,464 | – |
| 201207 | 5,174,079 | 11,672,694 | – |
| 201208 | 1,462,551 | 1,563,108 | – |
| 201209 | 3,617,628 | 12,564,103 | – |
| 201210 | 5,508,454 | 8,774,271 | – |
| 201211 | 6,306,169 | 13,393,480 | – |
| 201212 | 9,601,585 | 19,200,231 | – |
| **المجموع** | **140,871,504** | **348,199,629** | **% 3** |
| 201301 | 17,239,217 | 41,162,349 | – |
| 201302 | 14,521,414 | 29,646,578 | – |
| 201303 | 6,275,816 | 11,735,893 | – |
| 201304 | 5,497,391 | 7,205,566 | – |
| 201305 | 6,958,903 | 5,948,455 | – |
| 201306 | 5,592,374 | 5,435,308 | – |
| 201307 | 4,044,104 | 4,086,980 | – |
| 201308 | 3,162,309 | 2,220,082 | – |
| 201309 | 5,174,771 | 3,858,170 | – |
| 201310 | 5,254,882 | 4,040,076 | – |
| 201311 | 8,740,053 | 7,247,301 | – |
| 201312 | 13,432,026 | 15,347,354 | – |
| **المجموع** | **95,893,260** | **137,934,112** | **% 2** |

* المصدر: دائرة الإحصاءات العامة – 2013.

يظهر الجدول (5) ان قيم الصادرات الى سوريا خلال اشهر عام 2008، قد كانت اعلاها خلال شهر (3)، بقيمة بلغت (18161259) دينار، وكانت ادناها في شهر (10) للعام 2008، بقيمة بلغت (5741094) دينار.

كذلك يظهر الجدول ان قيم الصادرات الى سوريا خلال اشهر عام 2009، قد كانت اعلاها خلال شهر (4)، بقيمة بلغت (17887135) دينار، وكانت ادناها في شهر (9) للعام 2008، بقيمة بلغت (6483195) دينار.

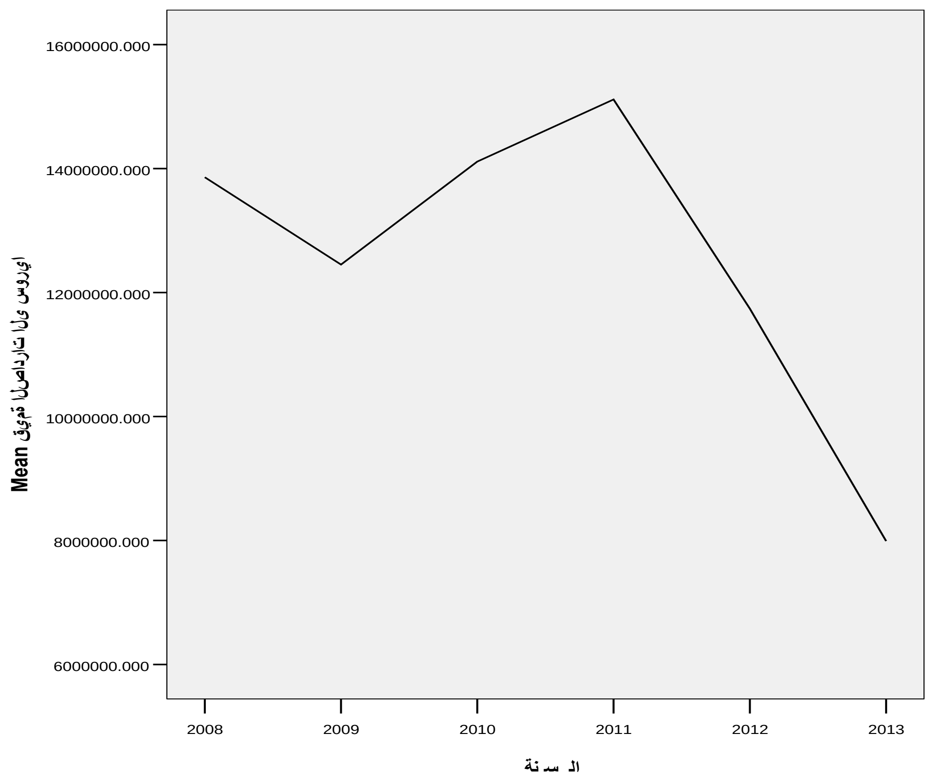
كذلك يظهر الجدول ان قيم الصادرات الى سوريا خلال اشهر عام 2010، قد كانت اعلاها خلال شهر (4)، بقيمة بلغت (18,957,450) دينار، وكانت ادناها في شهر (3) للعام 2009، بقيمة بلغت (5,322,722) دينار.

كذلك يظهر الجدول ان قيم الصادرات الى سوريا خلال اشهر عام 2011، قد كانت اعلاها خلال شهر (3)، بقيمة بلغت (26,558,834) دينار، وكانت ادناها في شهر (8) للعام 2011، بقيمة بلغت (7,561,369) دينار.

كذلك يظهر الجدول ان قيم الصادرات الى سوريا خلال اشهر عام 2012، قد كانت اعلاها خلال شهر (4)، بقيمة بلغت (21,822,542) دينار، وكانت ادناها في شهر (8) للعام 2012، بقيمة بلغت (1,462,551) دينار.

كذلك يظهر الجدول ان قيم الصادرات الى سوريا خلال اشهر عام 2013، قد كانت اعلاها خلال شهر (1)، بقيمة بلغت (17,239,217) دينار، وكانت ادناها في شهر (10) للعام 2013، بقيمة بلغت (5,254,882) دينار.

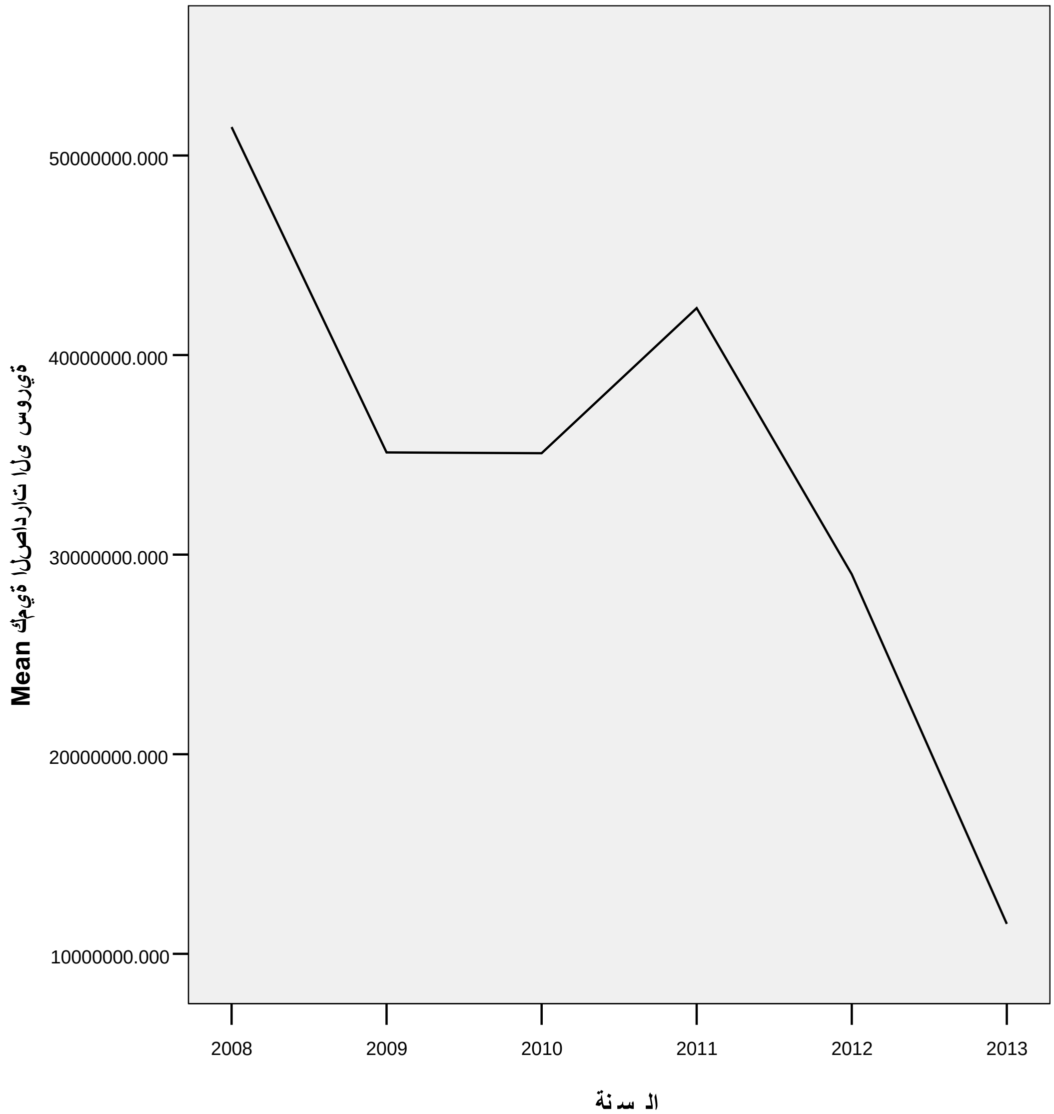
و يلاحظ من الجدول اعلاه ان هنالك تراجعاً ملحوظاً للصادرات الوطنية الى سوريا حيث كانـــت عام 2008 (166,322,800 ) دينار و اصبحت عام 2013 ( 95,893,260) دينار و ذلك بسبب ظروف الازمة السورية .




**الشكل 2 . قيم الصادرات الى سوريا خلال الفترة 2008-2013**

* اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات دائرة الاحصاءات العامه – 2013.

يلاحظ من الشكل (2 ) ان قيم الصادرات خلال الفترة 2008–2013 قد شهدت تذبذباً واضحاً، حيث شهدت انخفاضاً واضحاً خلال الفترة 2008 – 2009 ثم اخذت بالتزايد التدريجي خلال الفترة 2009 – 2011 حيث بلغت ذروتها في عام 2011 ثم اخذت بالتناقص و يعود هذا الانحدار الملحوظ خلال فترة الازمة الى تراجع العامل الامني و بشكل كبير مما اثر على حركة الصادرات الاردنية الى سوريا ، كما اننا نلاحظ ان متوسط حجم الصادرات الاردنية الى سوريا قبل الازمة خلال الفترة من عام 2008–2010 كان (161,698,455) دينار و اثناء الأزمة كان متوسط حجم الصادرات الاردنية ( 139,387,787) دينار اردني و هذا يعني ان الازمة عملت على خفض متوسط الصادرات الاردنية بواقع (22,310,668) دينار .




**الشكل 3 . كمية الصادرات الى سوريا خلال الفترة 2008-2013**

* اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات دائرة الاحصاءات العامه – 2013.

يلاحظ من الشكل (3 ) ان كمية الصادرات الوطنية الى سوريا شهدت تذبذباً واضحاً خلال فترة الدراسة حيث انخفضت خلال الفترة 2008 – 2009 ثم ازدادت بعد ذلك لتصل اقصى قيمة لها عام 2011 ثم اخذت بالتراجع مرة ثانية و بشكل ملحوظ مع استمرار الازمة السورية و يعود ذلك الى تراجع العامل الامني و بشكل كبير مما اثر على حركة الصادرات الاردنية الى سوريا .

## المطلب الثاني : المعاد تصديره الى سوريا شهرياً

**جدول 6. المعاد تصديره خلال أشهر الفترة 2008/1 – 2013/12**

| الشهر / السنة | القيمة ( دينار ) | الكمية ( كغم ) | نسبة قيمة المعاد تصديره من سوريا من اجمالي قيمة المعاد تصديره (سنوياً) |
|---|---|---|---|
| 200801 | 7,473,734 | 709,298 | – |
| 200802 | 2,817,681 | 298,803 | – |
| 200803 | 4,490,298 | 1,276,926 | – |
| 200804 | 3,699,247 | 1,505,256 | – |
| 200805 | 2,566,550 | 527,824 | – |
| 200806 | 1,797,177 | 750,572 | – |
| 200807 | 2,562,308 | 1,155,190 | – |
| 200808 | 2,208,394 | 2,152,383 | – |
| 200809 | 1,613,120 | 217,543 | – |
| 200810 | 2,078,618 | 560,753 | – |
| 200811 | 2,192,161 | 1,290,569 | – |
| 200812 | 881,787 | 270,541 | – |
| **المجموع** | **34,381,074** | **10,715,655** | **% 3** |
| 200901 | 541,674 | 478,689 | – |
| 200902 | 913,193 | 680,408 | – |
| 200903 | 751,787 | 380,603 | – |
| 200904 | 636,445 | 561,618 | – |
| 200905 | 635,963 | 545,323 | – |

| الشهر / السنة | القيمة ( دينار ) | الكمية ( كغم ) | نسبة قيمة المعاد تصديره من سوريا من اجمالي قيمة المعاد تصديره (سنوياً) |
|---|---|---|---|
| 200906 | 374,692 | 330,136 | – |
| 200907 | 551,727 | 369,747 | – |
| 200908 | 727,592 | 1,204,925 | – |
| 200909 | 668,545 | 714,542 | – |
| 200910 | 636,281 | 870,892 | – |
| 200911 | 595,176 | 567,732 | – |
| 200912 | 8,933,971 | 576,108 | – |
| **المجموع** | **15,967,045** | **7,280,722** | **% 2** |
| 201001 | 578,196 | 216,298 | – |
| 201002 | 1,233,166 | 949,146 | – |
| 201003 | 656,978 | 527,980 | – |
| 201004 | 733,473 | 1,075,147 | – |
| 201005 | 1,813,953 | 1,050,954 | – |
| 201006 | 969,959 | 837,754 | – |
| 201007 | 902,358 | 991,178 | – |
| 201008 | 1,057,205 | 1,997,949 | – |
| 201009 | 1,907,843 | 2,370,814 | – |
| 201010 | 1,120,805 | 1,385,263 | – |
| 201011 | 1,120,492 | 2,113,508 | – |
| 201012 | 1,050,613 | 1,402,132 | – |
| **المجموع** | **13,145,041** | **14,918,124** | **% 2** |
| 201101 | 1,446,500 | 3,066,426 | – |
| 201102 | 1,403,682 | 917,704 | – |

| الشهر / السنة | القيمة ( دينار ) | الكمية ( كغم ) | نسبة قيمة المعاد تصديره من سوريا من اجمالي قيمة المعاد تصديره (سنوياً) |
|---|---|---|---|
| 201103 | 1,177,362 | 1,200,531 | – |
| 201104 | 513,421 | 964,358 | – |
| 201105 | 6,801,026 | 1,799,774 | – |
| 201106 | 1,609,004 | 1,507,931 | – |
| 201107 | 3,308,563 | 1,508,779 | – |
| 201108 | 650,851 | 1,275,485 | – |
| 201109 | 1,692,423 | 1,852,180 | – |
| 201110 | 1,700,193 | 5,157,352 | – |
| 201111 | 878,557 | 1,313,375 | – |
| 201112 | 1,074,341 | 2,711,042 | – |
| **المجموع** | **22,255,923** | **23,274,936** | **% 3** |
| 201201 | 1,143,369 | 1,681,844 | – |
| 201202 | 940,315 | 1,345,163 | – |
| 201203 | 679,897 | 1,018,379 | – |
| 201204 | 1,082,569 | 5,287,311 | – |
| 201205 | 1,583,459 | 3,271,868 | – |
| 201206 | 2,034,000 | 2,063,791 | – |
| 201207 | 751,389 | 1,668,490 | – |
| 201208 | 1,938,217 | 2,927,126 | – |
| 201209 | 792,265 | 2,466,218 | – |
| 201210 | 1,593,350 | 2,911,633 | – |
| 201211 | 1,547,300 | 3,776,702 | – |
| 201212 | 1,181,699 | 3,055,800 | – |

| الشهر / السنة | القيمة ( دينار ) | الكمية ( كغم ) | نسبة قيمة المعاد تصديره من سوريا من اجمالي قيمة المعاد تصديره (سنوياً) |
|---|---|---|---|
| **المجموع** | **15,267,829** | **31,474,325** | **2 %** |
| 201301 | 788,450 | 1,451,814 | – |
| 201302 | 1,246,902 | 1,780,621 | – |
| 201303 | 641,343 | 763,696 | – |
| 201304 | 410,103 | 546,325 | – |
| 201305 | 740,360 | 1,188,765 | – |
| 201306 | 880,518 | 1,151,158 | – |
| 201307 | 1,170,949 | 878,831 | – |
| 201308 | 1,205,294 | 1,599,334 | – |
| 201309 | 991,578 | 910,551 | – |
| 201310 | 1,248,590 | 1,260,983 | – |
| 201311 | 1,953,675 | 3,004,992 | – |
| 201312 | 1,022,056 | 906,802 | – |
| **المجموع** | **12,299,818** | **15,443,871** | **2 %** |

* المصدر: دائرة الإحصاءات العامة – 2013.

يظهر الجدول ( 6 ) ان قيم المعاد تصديره الى سوريا خلال اشهر عام 2008، قد كانت اعلاها خلال شهر (7)، بقيمة بلغت (2562308) دينار، وكانت ادناها في شهر (3) للعام 2008، بقيمة بلغت (4490298) دينار.

كما يظهر الجدول ان قيم المعاد تصديره الى سوريا خلال اشهر عام 2009، قد كانت اعلاها خلال شهر (1)، بقيمة بلغت (913193) دينار، وكانت ادناها في شهر (11) للعام 2009، بقيمة بلغت (595176) دينار.

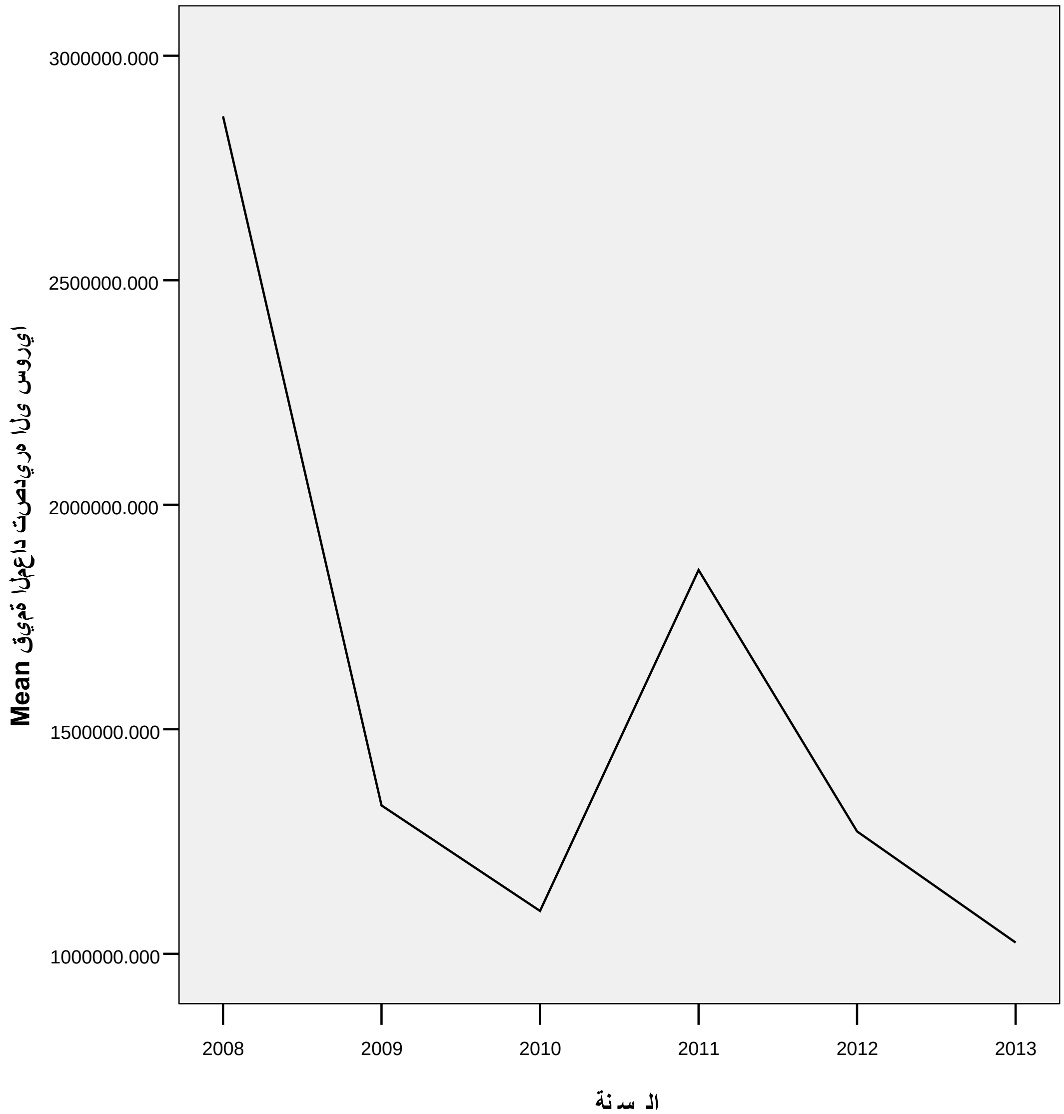
كما يظهر الجدول ان قيم المعاد تصديره الى سوريا خلال اشهر عام 2010، قد كانت اعلاها خلال شهر (9)، بقيمة بلغت (1,907,843) دينار، وكانت ادناها في شهر (1) للعام 2010، بقيمة بلغت (578,196) دينار.

ويظهر الجدول ان قيم المعاد تصديره الى سوريا خلال اشهر عام 2011، قد كانت اعلاها خلال شهر (12)، بقيمة بلغت (1,074,341) دينار، وكانت ادناها في شهر (4) للعام 2011، بقيمة بلغت (513,421) دينار.

كما يظهر الجدول ان قيم المعاد تصديره الى سوريا خلال اشهر عام 2012، قد كانت اعلاها خلال شهر (6)، بقيمة بلغت (2,034,000) دينار، وكانت ادناها في شهر (3) للعام 2012، بقيمة بلغت (679,897) دينار.

كما يظهر الجدول ان قيم المعاد تصديره الى سوريا خلال اشهر عام 2013، قد كانت اعلاها خلال شهر (11)، بقيمة بلغت (1,953,675) دينار، وكانت ادناها في شهر (4) للعام 2013، بقيمة بلغت (410,103) دينار.

و يرجع هذا التذبذب للظروف المرافقة للازمة السورية ، و يلاحظ ان الازمة السورية عملت على خفض المعاد تصديره اثناء الازمة مقارنة بما هو قبل الازمة حيث كان متوسط المعاد تصديره خلال الفترة 2008-2010 (21,164,386) دينار و اثناء الازمة كان ( 16,607,856) دينار ، و هذا يعني ان الازمة عملت على خفض حجم المعاد تصديره بمقدار ( 4,556,530)دينار .

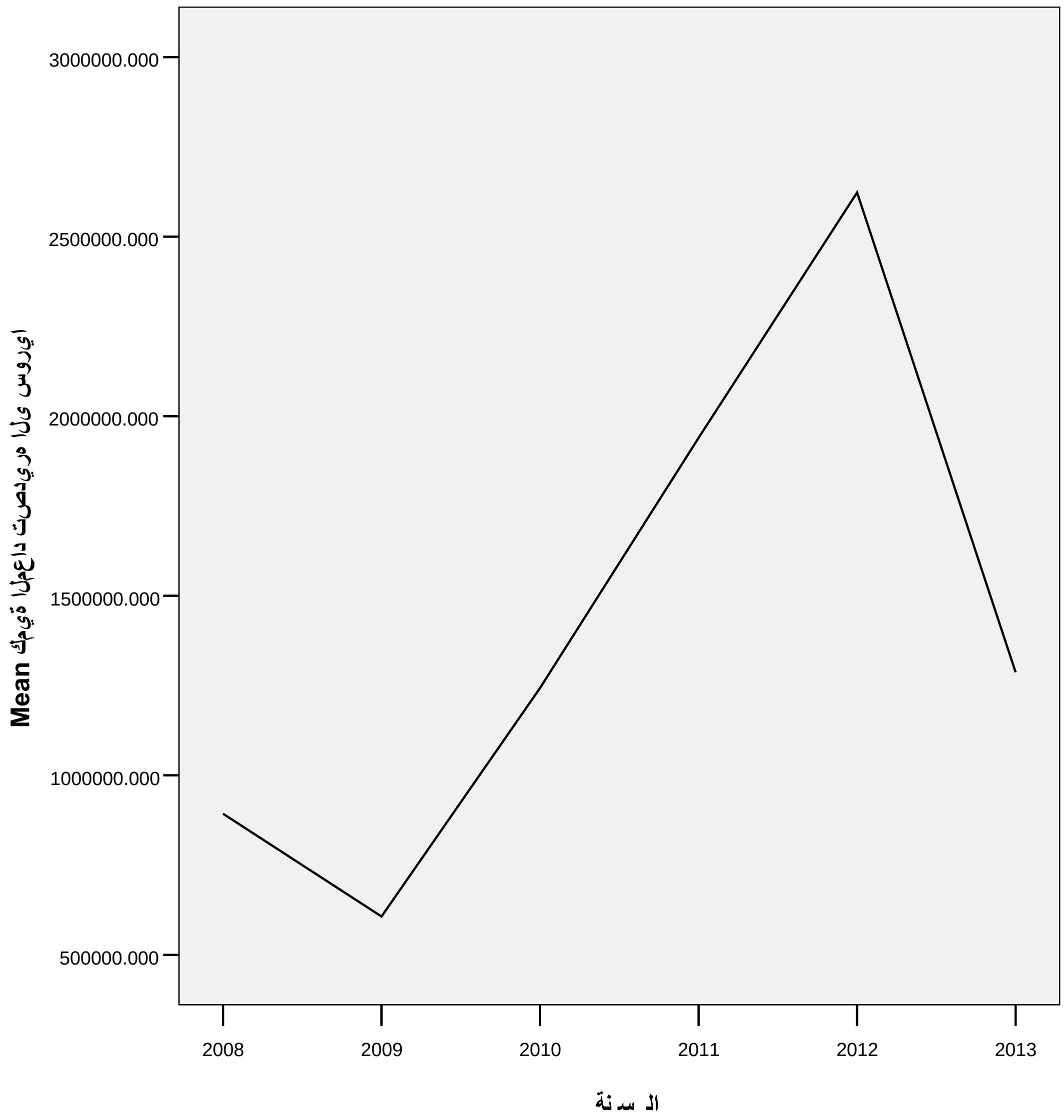



**الشكل 4. قيم المعاد تصديره خلال الفترة 2008-2013**

* اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات دائرة الاحصاءات العامه – 2013.

يتبين من الشكل ( 4) ان قيمة المعاد تصديره من سوريا خلال الاعوام 2008–2013 قد شهدت تذبذباً واضحاً، حيث كانت اعلاها خلال العام 2008، حيث بلغت (2865089.58333) دينار وقد انخفضت حتى وصلت الى قيمتها الدنيا في عام 2013 حيث بلغت (1024984.83333) دينار هذا

التذبذب يرجع ليتصل بظروف الازمة السورية حيث تزداد معدلات المعاد تصديره في ظروف عدم التوتر الشديد و يقل في حالات التوتر.




**الشكل 5. كمية المعاد تصديره خلال الفترة 2008-2013**

* اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات دائرة الاحصاءات العامه – 2013.

يبين الشكل (5) ان كمية المعاد تصديره من سوريا خلال الاعوام 2008–2013 قد شهدت تذبذباً واضحاً، حيث كانت اعلاها خلال العام 2012، بقيمة بلغت (2622860.41667) كغم وقد انخفضت أما القيمـــة الدنيا فقد كانــــــت خـــــلال العام (2009) حيث بلغت (606726.91667) كغم و يعود هـــذا التذبذب الى ظروف الازمة ففي حالة التوتر الشديد يقل المعاد تصديره بينما في حالات عدم التوتر علـــى الحدود يزداد المعاد تصديره بالاضافة الى اغلاق المنافذ الدولية امام حركة التجارة السورية .

## المطلب الثالث : المستوردات من سوريا شهرياً

**الجدول 7 . المستوردات من سوريا خلال اشهر الفترة 2008/1 – 2013/12**

| الشهر / السنة | القيمة ( دينار ) | الكمية ( كغم ) | نسبة قيمة المستوردات من سوريا من اجمالي قيمة المستوردات الوطنية (سنوياً) |
|---|---|---|---|
| 200801 | 15,433,121 | 22,588,533 | – |
| 200802 | 21,891,333 | 41,601,430 | – |
| 200803 | 23,357,984 | 43,367,056 | – |
| 200804 | 25,953,109 | 29,728,509 | – |
| 200805 | 19,992,393 | 23,332,886 | – |
| 200806 | 20,208,926 | 18,343,028 | – |
| 200807 | 22,381,000 | 21,307,940 | – |
| 200808 | 22,308,352 | 20,601,975 | – |
| 200809 | 22,645,377 | 22,446,753 | – |
| 200810 | 17,748,942 | 20,113,158 | – |
| 200811 | 207,85,508 | 17,717,367 | – |
| 200812 | 11,819,402 | 10,888,801 | – |
| **المجموع** | **244,525,447** | **292,037,436** | **% 6** |
| 200901 | 12,887,798 | 15,479,291 | – |
| 200902 | 14,220,743 | 17,452,178 | – |
| 200903 | 19,864,532 | 24,331,958 | – |
| 200904 | 19,782,970 | 23,501,711 | – |
| 200905 | 18,429,793 | 23,721,830 | – |
| 200906 | 18,477,551 | 23,111,680 | – |

| الشهر / السنة | القيمة ( دينار ) | الكمية ( كغم ) | نسبة قيمة المستوردات من سوريا من اجمالي قيمة المستوردات الوطنية (سنوياً) |
|---|---|---|---|
| 200907 | 19,165,530 | 18,846,092 | – |
| 200908 | 22,894,050 | 25,725,998 | – |
| 200909 | 14,839,864 | 22,181,135 | – |
| 200910 | 19,173,596 | 35,087,817 | – |
| 200911 | 18,570,315 | 19,081,563 | – |
| 200912 | 19,672,535 | 24,589,466 | – |
| **المجموع** | **217,979,277** | **273,110,720** | **% 2** |
| 201001 | 18,798,978 | 25,361,962 | – |
| 201002 | 15,295,488 | 20,986,852 | – |
| 201003 | 20,421,770 | 31,134,673 | – |
| 201004 | 20,954,330 | 28,574,934 | – |
| 201005 | 22,897,848 | 34,980,221 | – |
| 201006 | 22,004,360 | 38,134,085 | – |
| 201007 | 26,183,393 | 35,772,276 | – |
| 201008 | 27,506,348 | 34,792,363 | – |
| 201009 | 19,094,367 | 35,955,925 | – |
| 201010 | 30,605,175 | 115,852,600 | – |
| 201011 | 19,628,990 | 72,100,857 | – |
| 201012 | 23,807,242 | 63,462,971 | – |
| **المجموع** | **267,198,289** | **537,109,718** | **% 2** |
| 201101 | 24,206,214 | 57,234,938 | – |
| 201102 | 22,151,698 | 36,675,854 | – |
| 201103 | 18,917,761 | 22,320,743 | – |

| الشهر / السنة | القيمة ( دينار ) | الكمية ( كغم ) | نسبة قيمة المستوردات من سوريا من اجمالي قيمة المستوردات الوطنية (سنوياً) |
|---|---|---|---|
| 201104 | 21,570,200 | 38,758,662 | – |
| 201105 | 33,898,957 | 98,518,622 | – |
| 201106 | 31,666,072 | 101,677,510 | – |
| 201107 | 34,522,514 | 92,354,147 | – |
| 201108 | 24,425,881 | 40,129,609 | – |
| 201109 | 11,982,803 | 19,256,939 | – |
| 201110 | 14,318,596 | 23,767,489 | – |
| 201111 | 13,308,348 | 15,803,375 | – |
| 201112 | 17,429,059 | 25,023,509 | – |
| **المجموع** | **268,398,103** | **571,521,398** | **% 2** |
| 201201 | 11,511,993 | 18,871,311 | – |
| 201202 | 10,894,058 | 18,523,393 | – |
| 201203 | 12,735,551 | 20,239,947 | – |
| 201204 | 12,978,251 | 24,502,048 | – |
| 201205 | 16,864,544 | 23,981,168 | – |
| 201206 | 12,361,457 | 20,130,015 | – |
| 201207 | 12,942,737 | 14,926,775 | – |
| 201208 | 13,044,893 | 25,298,536 | – |
| 201209 | 15,242,282 | 23,077,155 | – |
| 201210 | 17,263,948 | 26,447,542 | – |
| 201211 | 14,701,301 | 27,643,365 | – |
| 201212 | 20,724,150 | 34,901,631 | – |
| **المجموع** | **171,265,165** | **278,542,886** | **% 1** |

| الشهر / السنة | القيمة ( دينار ) | الكمية ( كغم ) | نسبة قيمة المستوردات من سوريا من اجمالي قيمة المستوردات الوطنية (سنوياً) |
|---|---|---|---|
| 201301 | 16,658,594 | 31,160,001 | – |
| 201302 | 18,015,580 | 40,825,694 | – |
| 201303 | 9,391,186 | 15,857,220 | – |
| 201304 | 10,946,731 | 14,890,306 | – |
| 201305 | 19,104,338 | 21,984,897 | – |
| 201306 | 19,749,158 | 25,312,735 | – |
| 201307 | 15,596,571 | 19,330,234 | – |
| 201308 | 15,754,349 | 17,430,265 | – |
| 201309 | 21,264,067 | 26,437,374 | – |
| 201310 | 13,547,955 | 19,999,107 | – |
| 201311 | 13,940,630 | 20,833,177 | – |
| 201312 | 10,479,636 | 16,731,469 | – |
| **المجموع** | **184,448,795** | **270,792,479** | **% 1** |

* المصدر: دائرة الإحصاءات العامة – 2013.

يظهر الجدول (7 ) ان قيم المستوردات من سوريا خلال اشهر عام 2008، قد كانت اعلاها خلال شهر (4)، بقيمة بلغت (25953109) دينار، وكانت ادناها في شهر (1) للعام 2008، بقيمة بلغت (15433121) دينار.

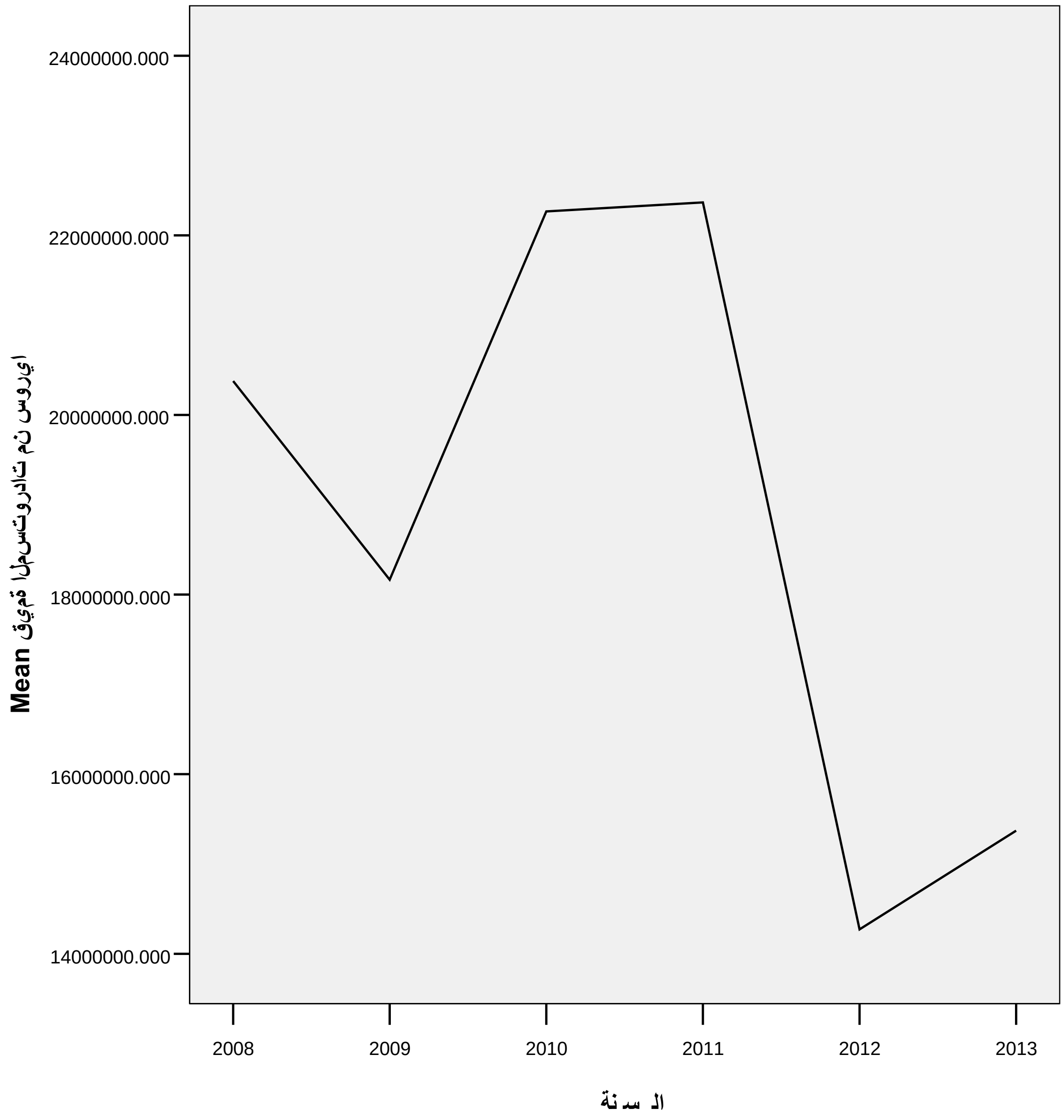
كما يتبين من الجدول ان قيم المستوردات من سوريا خلال اشهر عام 2009، قد كانت اعلاها خلال شهر (8)، بقيمة بلغت (22894050) دينار، وكانت ادناها في شهر (1) للعام 2009، بقيمة بلغت (12887798) دينار.

كما يتبين من الجدول ان قيم المستوردات من سوريا خلال اشهر عام 2010، قد كانت اعلاها خلال شهر (10)، بقيمة بلغت (30,605,175) دينار، وكانت ادناها في شهر (2) للعام 2010، بقيمة بلغت (15,295,488) دينار.

يظهر الجدول ايضا ان قيم المستوردات من سوريا خلال اشهر عام 2011، قد كانت اعلاها خلال شهر (7)، بقيمة بلغت (34,522,514) دينار، وكانت ادناها في شهر (11) للعام 2011، بقيمة بلغت (13,308,348) دينار.

يظهر الجدول ايضاً ان قيم المستوردات من سوريا خلال اشهر عام 2012، قد كانت اعلاها خلال شهر (12)، بقيمة بلغت (20,724,150) دينار، وكانت ادناها في شهر (1) للعام 2012، بقيمة بلغت (11,511,993) دينار.

يظهر الجدول ايضاً ان قيم المستوردات من سوريا خلال اشهر عام 2013، قد كانت اعلاها خلال شهر (6)، بقيمة بلغت (19,749,158) دينار، وكانت ادناها في شهر (10) للعام 2013، بقيمة بلغت (13,547,955) دينار و يرجع هذا التذبذب للظروف المرافقة للازمة السورية ، و يلاحظ كذلك ان الازمة عملت على خفض المستوردات الوطنية من سوريا اثناء الازمة حيث بلغ متوسط قيمة المستوردات قبل الازمة خلال الفترة 2008-2010 (243,234,337) دينار اما اثناء الازمة فقد بلغت قيمة متوسط المستوردات خلال الفترة 2011-2013 (208,037,354) دينار و كان الفرق (35,196,983) دينار.

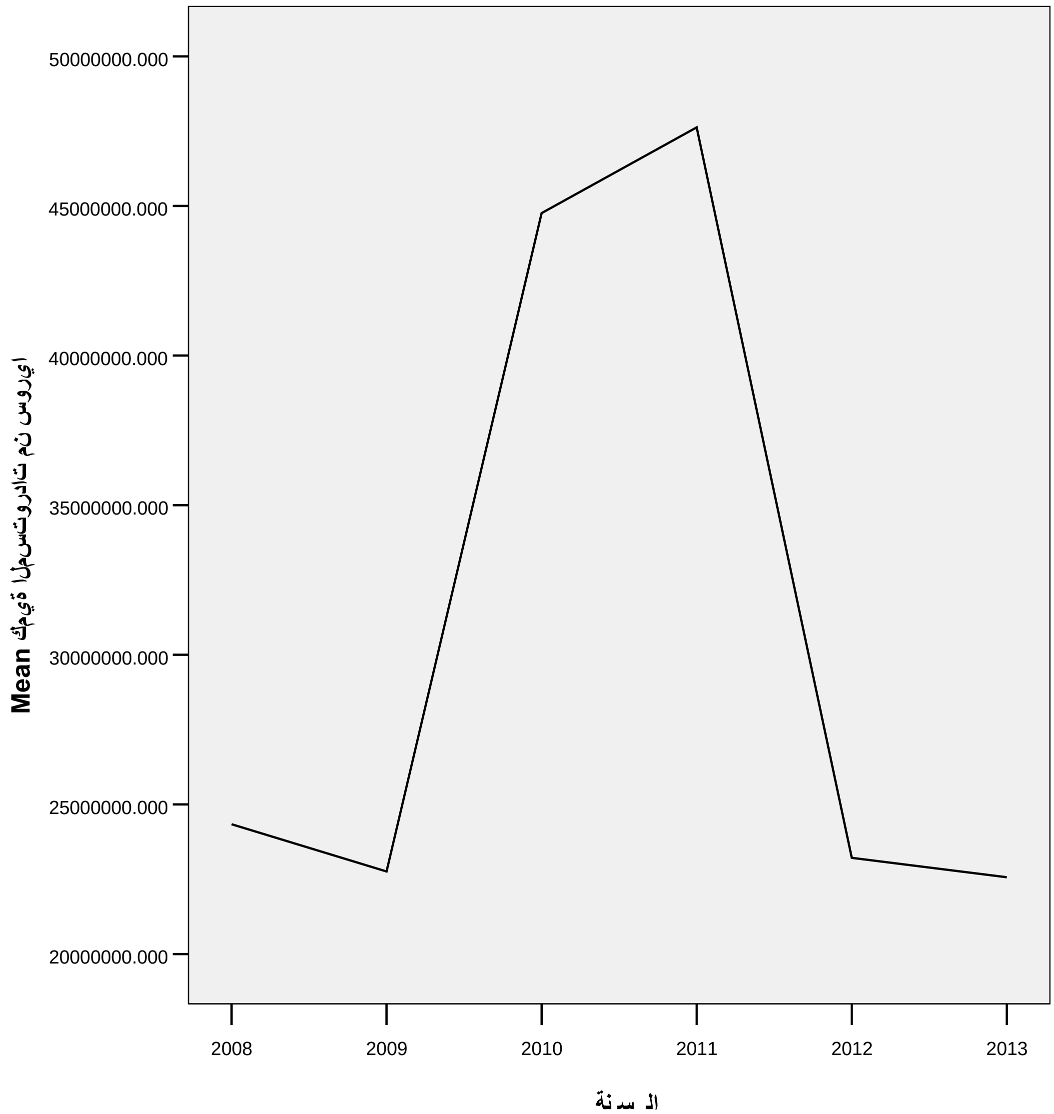



**الشكل 6 .قيم المستوردات من سوريا خلال الفترة 2008-2013**

* اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات دائرة الاحصاءات العامه – 2013.

يتبين من الشكل رقم (6 ) ان قيم المستوردات من سوريا خلال الاعوام 2008–2013 قد شهدت تذبذباً واضحاً، حيث كانت اعلاها خلال العام 2011، حيث بلغت قيمتها (268,398,103) دينار، وقد انخفضت حتى وصلت الى قيمتها الدنيا في عام 2012 حيث بلغت (171,265,165) دينار و يعزى ذلك الى ان الاردن يستورد الملابس و الفواكه و الخضار و المواد الغذائية من الجمهورية السورية نظراً

لجودة المنتج السوري و انخفاض اسعاره و انخفاض تكاليف النقل اما انخفاض قيمة المستوردات فيعــود الى زيادة التوتر على الحدود الاردنية السورية .




**الشكل 7 . كمية المستوردات من سوريا خلال الفترة 2008-2013**

* اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات دائرة الاحصاءات العامه – 2013.

كما يظهر الشكل رقم ( 7) ان كمية المستوردات من سوريا خلال الاعـوام 2008-2013 قـد شهدت تذبذباً واضحاً، حيث كانت اعلاها خلال العام 2011 حيث بلغـت (47626783.08334) كغـم، وقد انخفضت حتى وصلت الى قيمتها الدنيا في عام 2013. حيث بلغـت (22566039.91667) كغـم و يعزى ذلك الى ان الاردن يستورد الملابس و الفواكه و الخضار و المواد الغذائيـة مـن الجمهوريـة السورية نظراً لجودة المنتج السوري و انخفاض اسعاره و انخفاض تكاليف النقل امـا انخفـاض قيمـة المستوردات فيعود الى زيادة التوتر على الحدود الاردنية السورية .

## المطلب الرابع : الميزان التجاري الاردني بين الاردن و سوريا

**الجدول 8 . الميزان التجاري الاردني بين الاردن و سوريا خلال اشهر الفترة**

**2013/12 – 2008/1**

| الشهر / السنة | اجمالي قيمة الصادرات الى سوريا (دينار ) | اجمالي قيمة المستوردات من سوريا (دينار ) | الميزان التجاري الاردني بين الاردن و سوريا ( دينار ) |
|---|---|---|---|
| 200801 | 28,488,258 | 15,433,121 | 13,055,137 |
| 200802 | 25,172,388 | 21,891,333 | 3,281,055 |
| 200803 | 22,651,556 | 23,357,984 | -706,428 |
| 200804 | 20,011,926 | 25,953,109 | -5,941,183 |
| 200805 | 13,265,281 | 19,992,393 | -6,727,112 |
| 200806 | 13,791,197 | 20,208,926 | -6,417,729 |
| 200807 | 17,898,978 | 22,381,000 | -4,482,022 |
| 200808 | 17,458,030 | 22,308,352 | -4,850,322 |
| 200809 | 8,630,436 | 22,645,377 | -14,014,941 |
| 200810 | 7,819,711 | 17,748,942 | -9,929,231 |
| 200811 | 11,595,174 | 20,785,508 | -9,190,334 |

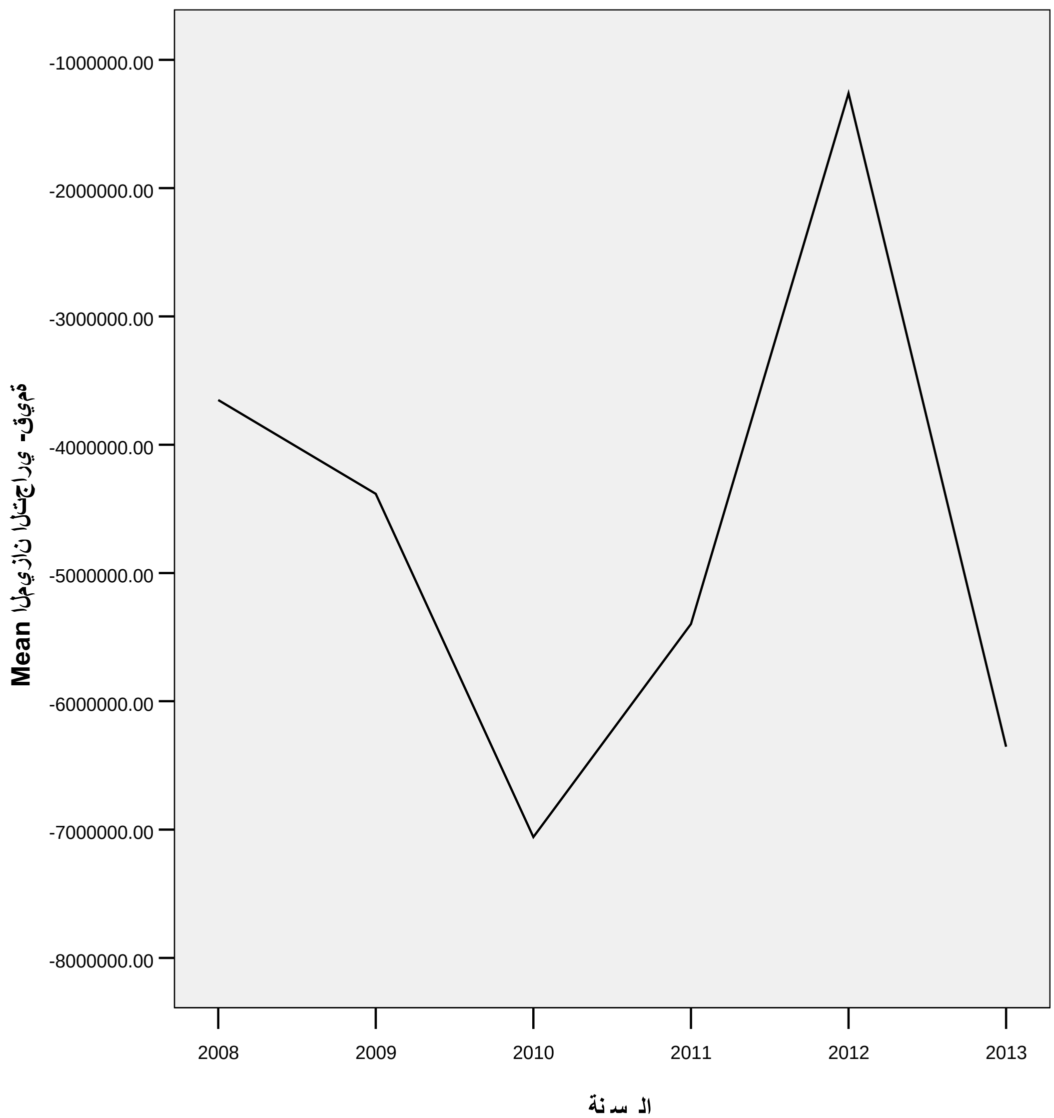
| الشهر / السنة | اجمالي قيمة الصادرات الى سوريا (دينار ) | اجمالي قيمة المستوردات من سوريا (دينار ) | الميزان التجاري الاردني بين الاردن و سوريا ( دينار ) |
|---|---|---|---|
| 200812 | 13,920,939 | 11,819,402 | 2,101,537 |
| **المجموع** | **200,703,874** | **244,525,447** | **-4,3821,573** |
| 200901 | 17,102,931 | 12,887,798 | 4,215,133 |
| 200902 | 17,411,419 | 14,220,743 | 3,190,676 |
| 200903 | 16,642,105 | 19,864,532 | -3,222,427 |
| 200904 | 18,523,580 | 19,782,970 | -1,259,390 |
| 200905 | 12,767,154 | 18,429,793 | -5,662,639 |
| 200906 | 12,692,797 | 18,477,551 | -5,784,754 |
| 200907 | 11,248,904 | 19,165,530 | -7,916,626 |
| 200908 | 11,367,452 | 22,894,050 | -11,526,598 |
| 200909 | 7,428,871 | 14,839,864 | -7,410,993 |
| 200910 | 7,119,476 | 19,173,596 | -12,054,120 |
| 200911 | 8,348,603 | 18,570,315 | -10,221,712 |
| 200912 | 24,730,930 | 19,672,535 | 5,058,395 |
| **المجموع** | **165,384,223** | **217,979,277** | **-52,595,054** |
| 201001 | 22,945,506 | 18,798,978 | 4,146,528 |
| 201002 | 22,583,433 | 15,295,488 | 7,287,945 |
| 201003 | 25,547,850 | 20,421,770 | 5,126,080 |
| 201004 | 19,690,923 | 20,954,330 | -1,263,407 |
| 201005 | 14,685,449 | 22,897,848 | -8,212,399 |
| 201006 | 9,380,873 | 22,004,360 | -12,623,487 |
| 201007 | 11,542,572 | 26,183,393 | -14,640,821 |
| 201008 | 11,367,959 | 27,506,348 | -16,138,389 |

| الشهر / السنة | اجمالي قيمة الصادرات الى سوريا (دينار ) | اجمالي قيمة المستوردات من سوريا (دينار ) | الميزان التجاري الاردني بين الاردن و سوريا ( دينار ) |
|---|---|---|---|
| 201009 | 8,921,150 | 19,094,367 | -10,173,217 |
| 201010 | 6,443,527 | 30,605,175 | -24,161,648 |
| 201011 | 11,834,392 | 19,628,990 | -7,794,598 |
| 201012 | 17,556,795 | 23,807,242 | -6,250,447 |
| **المجموع** | **182,500,429** | **267,198,289** | **-84,697,860** |
| 201101 | 27,052,350 | 24,206,214 | 2,846,136 |
| 201102 | 33,169,596 | 22,151,698 | 11,017,898 |
| 201103 | 27,736,196 | 18,917,761 | 8,818,435 |
| 201104 | 15,898,193 | 21,570,200 | -5,672,007 |
| 201105 | 17,477,697 | 33,898,957 | -16,421,260 |
| 201106 | 13,721,755 | 31,666,072 | -17,944,317 |
| 201107 | 13,693,168 | 34,522,514 | -20,829,346 |
| 201108 | 8,212,220 | 24,425,881 | -16,213,661 |
| 201109 | 9,677,182 | 11,982,803 | -2,305,621 |
| 201110 | 9,909,713 | 14,318,596 | -4,408,883 |
| 201111 | 9,273,401 | 13,308,348 | -4,034,947 |
| 201112 | 17,806,050 | 17,429,059 | 376,991 |
| **المجموع** | **203,627,521** | **268,398,103** | **-6,4770,582** |
| 201201 | 19,404,299 | 11,511,993 | 7,892,306 |
| 201202 | 21,840,221 | 10,894,058 | 10,946,163 |
| 201203 | 22,394,171 | 12,735,551 | 9,658,620 |
| 201204 | 22,905,111 | 12,978,251 | 9,926,860 |
| 201205 | 19,388,727 | 16,864,544 | 2,524,183 |

| الميزان التجاري الاردني بين الاردن و سوريا ( دينار ) | اجمالي قيمة المستوردات من سوريا (دينار ) | اجمالي قيمة الصادرات الى سوريا (دينار ) | الشهر / السنة |
|---|---|---|---|
| -1,629,339 | 12,361,457 | 10,732,118 | 201206 |
| -7,017,269 | 12,942,737 | 5,925,468 | 201207 |
| -9,644,125 | 13,044,893 | 3,400,768 | 201208 |
| -10,832,389 | 15,242,282 | 4,409,893 | 201209 |
| -10,162,144 | 17,263,948 | 7,101,804 | 201210 |
| -6,847,832 | 14,701,301 | 7,853,469 | 201211 |
| -9,940,866 | 20,724,150 | 10,783,284 | 201212 |
| **-15,125,832** | **171,265,165** | **156,139,333** | **المجموع** |
| 1,369,073 | 16,658,594 | 18,027,667 | 201301 |
| -2,247,264 | 18,015,580 | 15,768,316 | 201302 |
| -2,474,027 | 9,391,186 | 6,917,159 | 201303 |
| -5,039,237 | 10,946,731 | 5,907,494 | 201304 |
| -11,405,075 | 19,104,338 | 7,699,263 | 201305 |
| -13,276,266 | 19,749,158 | 6,472,892 | 201306 |
| -10,381,518 | 15,596,571 | 5,215,053 | 201307 |
| -11,386,746 | 15,754,349 | 4,367,603 | 201308 |
| -15,097,718 | 21,264,067 | 6,166,349 | 201309 |
| -7,044,483 | 13,547,955 | 6,503,472 | 201310 |
| -3,246,902 | 13,940,630 | 10,693,728 | 201311 |
| 3,974,446 | 10,479,636 | 14,454,082 | 201312 |
| **-76,255,717** | **184,448,795** | **108,193,078** | **المجموع** |

* المصدر: دائرة الإحصاءات العامة – 2013.

و يلاحظ من الجدول (8) انخفاض العجز في الميزان التجاري الاردني بين الاردن و سوريا اي ان الازمة السورية عملت على تحسين الميزان التجاري الاردني بين الاردن و سوريا حيث كان متوسط العجز في الميزان التجاري الاردني بين الاردن و سوريا قبل الازمة ( 60,371,495−) دينار و اثناء الازمة كان متوسط العجز في الميزان التجاري الاردني بين الاردن وسوريا ( 52050710−) دينار حيث انخفض العجز بمقدار (83,204,785) دينار و هذا يرجع الى انخفاض المستوردات الاردنية من الاراضي السورية بصورة أكبر مقارنة بأنخفاض الصادرات الى سوريا و ذلك يعود الى تراجع الاوضاع على الممرات الاقتصادية و المعابر الحدودية بين البلدين .




**الشكل 8 . الميزان التجاري بين الاردن و سوريا خلال الفترة 2008-2013**

* اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات دائرة الاحصاءات العامه – 2013.

كما يظهر الشكل رقم (8 ) التذبذب الواضح في الميزان التجاري بين الاردن وسوريا وذلك ناتج عن ظروف الازمة السورية حيث انخفض العجز في الميزان التجاري الاردني بين الاردن وسوريا اي ان الازمة السورية عملت على تحسين الميزان التجاري الاردني بين الاردن وسوريا .

## المطلب الخامس : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

يبين الجدول رقم (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لقيم الصادرات والمستوردات والمعاد تصديره .

**الجدول 9 .المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لقيم الصادرات والمستوردات والمعاد تصديره خلال الفترة 2008 - 2013**

| السنة | | قيمة الصادرات الى سوريا ( دينار ) | كمية الصادرات الى سورية ( كغم ) | قيمة المستوردات من سوريا ( دينار ) | كمية المستوردات من سوريا ( دينار ) | قيمة المعاد تصديره الى سوريا ( دينار ) | كمية المعاد تصديره الى سوريا ( دينار ) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2008 | المتوسط الحسابي | 13860233.41667 | 51427127.25000 | 20377120.58334 | 24336453.00000 | 2865089.58333 | 892971.50000 |
| | العدد | 12 | 12 | 12 | 12 | 12 | 12 |
| | الانحراف المعياري | 5211249.757667 | 29230589.991665 | 3814902.528937 | 9527367.808778 | 1729523.010322 | 590042.217298 |
| 2009 | المتوسط الحسابي | 12451431.25000 | 35119171.25000 | 18164939.75000 | 22759226.58334 | 1330587.16667 | 606726.91667 |
| | العدد | 12 | 12 | 12 | 12 | 12 | 12 |
| | الانحراف | 4071987.309 | 10989683.48 | 2811595.7149 | 5032218.8755 | 2397964.01 | 243670.466 |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 595 | 6577 | 99 | 28 | 2674 | 379 | المعياري | |
| 1243176.91667 | 1095420.08333 | 44759143.25000 | 22266524.08334 | 35082186.58334 | 14112949.00000 | المتوسط الحسابي | 2010 |
| 12 | 12 | 12 | 12 | 12 | 12 | العدد | |
| 645943.543459 | 409412.761618 | 26862825.321148 | 4241946.218732 | 19124869.391220 | 6506438.426048 | الانحراف المعياري | |
| 1939578.08333 | 1854660.25000 | 47626783.08334 | 22366508.58334 | 42352163.16667 | 15114299.83333 | المتوسط الحسابي | 2011 |
| 12 | 12 | 12 | 12 | 12 | 12 | العدد | |
| 1205771.115460 | 1714360.723759 | 32188697.966326 | 7783819.322253 | 21345542.073704 | 8381752.123950 | الانحراف المعياري | |
| 2622860.41667 | 1272319.08333 | 23211907.16667 | 14272097.08333 | 29016635.83334 | 11739292.00000 | المتوسط الحسابي | 2012 |
| 12 | 12 | 12 | 12 | 12 | 12 | العدد | |
| 1189177.085198 | 459537.038215 | 5232608.944168 | 2835080.924156 | 20993940.670511 | 7753312.629465 | الانحراف المعياري | |
| 1286989.33333 | 1024984.83333 | 22566039.91667 | 15370732.91667 | 11494509.33333 | 7991105.00000 | المتوسط الحسابي | 2013 |
| 12 | 12 | 12 | 12 | 12 | 12 | العدد | |
| 648352.265809 | 393093.195925 | 7474480.090932 | 3829444.336278 | 11997182.193394 | 4559026.751107 | الانحراف المعياري | |
| 1432050.52778 | 1573843.50000 | 30876592.16667 | 18802987.16667 | 34081965.56945 | 12544885.08333 | المتوسط الحسابي | المجموع |
| 72 | 72 | 72 | 72 | 72 | 72 | العدد | |
| 1046078.044333 | 1517359.277061 | 20571066.954180 | 5412349.501943 | 22852902.925576 | 6495603.141930 | الانحراف المعياري | |

* اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات دائرة الاحصاءات العامه – 2013.

و لمزيد من الايضاح فقد عملت الدراسة على ايجاد المتوسطات و الانحرافات المعياريـــة قبـــل و اثناء الازمة ، وكما هو مبين في الجدول الآتي:

**الجدول 10 . المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لقيم الصادرات والمستوردات والمعاد تصديره بين فترة ما قبل الازمة و أثناء الازمة السورية**

| المتغير | البيان | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|---|
| قيمة الصادرات الى سوريا | قبل الأزمة السورية | 36 | 13474871.22222 | 5253647.228950 |
| | اثناء الأزمة السورية | 36 | 11614898.94445 | 7497416.329540 |
| كمية الصادرات الى سوريا | قبل الأزمة السورية | 36 | 40542828.36112 | 21962958.639879 |
| | اثناء الأزمة السورية | 36 | 27621102.77778 | 22162797.036229 |
| قيمة المستوردات من سوريا | قبل الأزمة السورية | 36 | 20269528.13889 | 3950137.751984 |
| | اثناء الأزمة السورية | 36 | 17336446.19445 | 6276626.443185 |
| كمية المستوردات من سوريا | قبل الأزمة السورية | 36 | 30618274.27778 | 19145338.743965 |
| | اثناء الأزمة السورية | 36 | 31134910.05556 | 22175366.138219 |
| قيمة المعاد تصديره الى سوريا | قبل الأزمة السورية | 36 | 1763698.94444 | 1852928.387359 |
| | اثناء الأزمة السورية | 36 | 1383988.05556 | 1078446.617068 |
| كمية المعاد تصديره الى سوريا | قبل الأزمة السورية | 36 | 914291.77778 | 573486.667560 |
| | اثناء الأزمة السورية | 36 | 1949809.27778 | 1157354.719268 |

* اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات دائرة الاحصاءات العامه – 2013.

يظهر الجدول رقم (10) وجود فرقاً واضحاً لمتغيرات الدراسة (قيم الصادرات وكميتهـــا، وقـــيم المستوردات وكميتها، وقيمة المعاد تصديره، وكميته) ، حيث تراجعت الصادرات و المستوردات و المعاد تصديره اثناء الازمة السورية .

# الفصل الخامس

## الخـــــــــــاتمـة

# الفصل الخامس

## الخـــــــــــاتمـة

ترتبط دول العالم بمصالح اقتصادية و سياسية مشتركة و من بينها عملية التبادل التجاري بين هذه الدول و التي تعود نتائج هذا التبادل على الدول بمصالح اقتصادية جمه و من هنا فان الازمات الحاصلة في دولة لديها تبادل تجاري يؤثر على الدول الاخرى القائم معها هذا التبادل و تنعكس اثار هذه الازمة على الشان الداخلي ايضاً .

تكمن اهمية الميزان التجاري بأنه مؤشر على مركز الدولة المالي و يقيس قوتها الاقتصادية و المالية و التزاماتها و هو مكون اساسي من مكونات ميزان المدفوعات و يتكون من شقي الصادرات و الواردات .

و المملكة الاردنية الهاشمية من الدول التي تأثرت بالازمة الحاصلة في الجارة السورية حيث ان الاردن و سوريا يرتبطان بعلاقات تجارية على اعلى المستويات و منذ القدم و ذلك يتبين من خلال حركة الصادرات و الواردات بين البلدين و لقد تأثرت حركة الصادرات بين البلدين نتيجة الازمة الحاصلة في سوريا .

**و قد توصل الباحث في خاتمة هذه الدراسة الى استنتاجات و توصيات مهمة و هي بالشكل التالي :-**

**اولاً : الاستنتاجات**

- لقد عملت الازمة السورية على تحسين الميزان التجاري الاردني بين الاردن وسوريا حيث عملت على تقليص العجز في الميزان التجاري الاردني بين الاردن وسوريا خلال فترة الدراسة و هذا يرجع الى انخفاض حجم المستوردات الاردنية من سوريا بصورة اكبر من حجم الصادرات الاردنية و ذلك بسبب الظروف الامنية في الدولة السورية .

- لقد عملت الازمة السورية على خفض الصادرات الاردنية و ذلك لتراجع او انعدام العامل الامني على الطرق التجارية السورية و التي تمر عليها الصادرات الاردنية .
- اثرت الازمة السورية و بصورة واضحة على حجم المعاد تصديره حيث كانت قيمة المعاد تصديره ( 34,381,074) دينار عام 2008 قبل الازمة السورية و انخفض قيمة المعاد تصديره اثناء الازمة لتصل عام 2013 الى ( 12,299,818) دينار و ذلك نتيجة انعدام العامل الامني للطرق التجارية الدولية المارة عبر الجارة السورية الى لبنان و تركيا و دول اوروبا كون سوريا هي المنفذ البري الوحيد للصادرات الاردنية الى هذه الدول .
- اثرت الازمة السورية و بصورة واضحة على خفض حجم المستوردات الوطنية من سوريا حيث كانت قيمة المستوردات (244,525,447) دينار عام 2008 قبل الازمة السورية و انخفضت قيمة المستوردات الوطنية اثناء الازمة لتصل عام 2013 الى ( 184,448,795) دينار .

**ثانياً : التوصيات**

بناءا على ما تقدم من نتائج للتحليل , توصل الباحث إلى العديد من التوصيات والتي إذا تم أخدها بعين الاعتبار سيكون لها تأثير في المحافظة على حركة الصادرات و الواردات و صحة الميزان التجاري الاردني الامر الذي ينعكس ايجابياً على الميزان التجاري الاردني :

- الحفاظ على العلاقات التجارية بين الاردن و سوريا و استمرار حركة التبادل التجاري بين البلدين لما له من اثار ايجابية على البلدين من الناحية الاقتصادية .
- العمل على ابرام اتفاقيات و معاهدات دولية تحت مظلة الامم المتحدة و المنظمات الدولية هدفها ايجاد طرق دولية تكون محمية عالمياً وتحييدها عن الصراعات المحلية و الاقليمية و ذلك من اجل ضمن حركة الصادرات و الوارادت عبر هذه الطرق بين دول العالم المختلفة و منضمنها الطريق الدولي المار بالجمهورية السورية .

- العمل على استقطاب مزيداً من التقنيات و التكنولوجيا الحديثة لرفع كفاءة المنتجات الاردنية و المحافظة على تنافسيتها في الاسواق الدولية و المحافظة على الحصة السوقية للمنتوجات المحلية في الاسواق الدولية مما يؤدي الى زيادة الصادرات الوطنية الامر الذي ينعكس ايجابياً على الميزان التجاري الاردني .
- تشجيع الباحثين على إجراء أبحاث ودراسات أخرى في الميزان التجاري و اثر الازمات و الحروب الاهلية على الميزان التجاري , واستخدام أبعاد أخرى لم يتم استخدامها في هذه الدراسة.

# المراجـــع

**أولاً- المراجع العربية:**


البزايعه ، خليل ، (2012) ، **تأثير اللاجئين العراقيين على الاردن** (2003 – 2011 )، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الاوسط ، كلية الاداب و العلوم ، الاردن .

الجاسم ، محمد علي ، (1976) ، **القواعد الاساسية: الاقتصاد الدولي،** الطبعة الاولى ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، العراق .

جويد ، رائد فاضل ، ( 2013 ) ، النظرية الحديثة في التجارة الخارجية ، **مجلة الدراسات التاريخية والحضارية(مجلة علمية محكمة)** ، العراق ، 5 ( 17 ) ، 165 – 187 .

حاتم ، سامي عفيف ، ( 1993 ) ، **التجارة الخارجية بين التنظيم و التنظير** ، الطبعة الثانية ، الدار المصرية ، القاهرة ، مصر .

دائرة الاحصاءات العامة الاردنية ، **تقاير مختلفة** .

داود ، حسام علي و ابو خضير ، ايمن و صوفان ، عبد الله ، (2002 ) ، **اقتصاديات التجارة الخارجية** ، الطبعة الاولى ، منشورات دار الميسرة للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن .

داود، حسام علي و أبو خفير ، امين ( 2002 ) ، **اقتصاديات التجارة الدولية** ، الطبعة الاولى ، منشورات دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ، الاردن .

رزق ، ميراندا زغلول ، ( 2010 ) ، **التجارة الدولية** ، جامعة الزقازيق ، كلية التجارة ببنها ، مصر .

رهبان ، عبد الرؤوف ، ( 2013 ) ، النظرية الحديثة في التجارة الخارجية ، **مجلة جامعة دمشق**، سوريا ، 29 ( 3+4 ) ، 511 – 550 .

الزعبي، بشير، التل، قاسم،(2004). تأثير رأس المال البشري والصادرات على النمو الاقتصادي في الأردن، **مجلة أبحاث اليرموك**. 1796–1814.

السلامات ، ممدوح ناصر(2000) ، **عجز الميزان التجاري الاردني : أسبابه و وسائل تصحيحه** ، رسالة ماجستير ، جامعة ال البيت ، المفرق ، الاردن .

الصرن ، رعد حسن ، ( 2000 ) ، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة** ، الجزء الاول ،منشورات دار الرضا للنشر ، دمشق ، سوريا .

الصوص ، نداء محمد ، ( 2008 ) ، **التجارة الخارجية** ، منشورات مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن .

الطائي ، غازي صالح محمد ، ( 1999 ) ، **الاقتصاد الدولي** ، منشورات دار الكتب و النشر ، الموصل ، العراق .

عبد الحميد ، حمشة ، ( 2013 ) ، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورت الدولية الراهنة – دراسة حالة الجزائر -** ، رسالة ماجستير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية الاقتصاد و العلوم الادارية و التسيير ، الجزائر .

عبد السلام ، عادل (1982) ، **جغرافية سورية الاقليمية** ، مطبعة الورضة ، دمشق ، سوريا .

العصار، رشاد ، ( 2000 ) ، **التجارة الخارجية** ، الطبعة الاولى ، منشورات دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ، الاردن .

عغر ، محمد عبد المنعم و فريد ، احمد مصطفى ( 1999 ) ، **الاقتصاد الدولي** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، مصر .

عفيفي، صديق محمد،( 2002) ، **التسويق الدولي ( نظام التصدير و الاستيراد )**، مكتبة عين شمس، الاسكندرية ، مصر .

عوض ، طالب محمد ، ( 1995 ) ، **التجارة الدولية : نظريات و سياسات** ، الطبعة الاولى ، معهد الدراسات المعرفية ، عمان ، الاردن .

غرفة تجارة عمان ( 2012 ) ، **الاداء العام للتجارة الخارجية الاردنية** ، عمان ، الاردن .

غزالة ، عهد ، ( 2005 ) ، **تطور العلاقات الاقتصادية بين سوريا و دول الجوار** ، جمعية العلوم الاقصادية السورية ، دمشق ، سوريا .

قريضة ، صبحي تادرس و العقاد ، مدحت محمد ( 1983 ) ، **مقدمة في علم الاقتصاد** ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان .

المجلس الاقتصادي و الاجتماعي ( 2012 ) ، **تطورات التجارة الخارجية الاردنية و انعكاساتها على الاقتصاد الوطني خلال الفترة ( 2000 – النصف الاول 2011 )** ، عمان ، الاردن .

مختار ، رنان ، ( 2009 ) ، **التجارة الدولية و دورها في النمو الاقتصادي** ، الطبعة الأولى ، منشورات الحياة ، الجزائر .

مطر ، موسى سعيد و اللوزي ، باسم و داود ، حسام و يوسف ، توفيق عبد الرحيم و الشبلي ، طارق ، (2001 ) ، **التجارة الخارجية** ، منشورات دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن .

المناصير, عطا. (2007). **تأثير الأزمة العراقية على التغيرات( السياسية والاقتصادية والأمنية ) لدول الجوار الإقليمي ( دراسة حالة : الأردن من ٢٠٠٥ – ٢٠٠٣** ، رسالة ماجستير, الجامعه الاردنية , كلية الدراسات العليا .

منى، مسغوني ، ( 2005 ) ، **علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة بين 1970 - 2001** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة ورقلة ، الجزائر .

النجار، فريد ، ( 2002 ) ، **تسويق الصادرات العربية ( آليات تفعيل التسويق الدولي و مناطق التجارة الحرة العربية الكبرى )** ، منشورات دار قباء للطباعة و النشر و التوزيع ، القاهرة ، مصر .

نصر ، ربيع و محشي ، زكي و أبو اسماعيل ، خالد و المراجعون قبرصي ، عاطف و مرزوق ، نبيل و النقيب ، فضل و روبنسون ، جيمس (2013) ، **الأزمة السورية الجذور و الآثار الاقتصادية و الاجتماعية** ، المركز السوري لبحوث السياسات ، دمشق ، سوريا .

هجيرة، عبد الجليل ، ( 2012 ) ، **أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر** ، رسالة ماجستير ، جامعة ابي بكر بلقايد ، الجزائر .

الوزني ، خالد و الحمارنة، ميسون و الشقران ، احمد ، الشمايلة ، حمزة (2012) ، **الاثار الاقتصادية و الاجتماعية لأزمة اللاجئين على الاقتصاد الاردني** ، مراجعة تحليلية بتكليف من المجلس الاقتصادي و الاجتماعي .

**ثانياً- المراجع الأجنبية:**

Feder G;1982 On export and economic growth, **world bank staff pa paper**, no.508,. p.1

Mercycorps Organization (2015), **Quick facts: What you need to know about the Syria crisis ,** February 27, 2015, www.mercycorps.org/articles/turkey-iraq-jordan-lebanon-syria

Michaely, M. 1977. Export and Growth, an empirical investigation, **journal of development economics**, vol. 4/

Sullivan, Arthur; Steven M. Sheffrin (2003). Economics: Principles in action. Upper Saddle River**, New Jersey: Pearson Prentice Hall**. p. 462

## الملحق رقم (1)

## اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العربية السورية

ان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العربية السورية ، انطلاقاً من روابط الاخاء العربي التي تربط شعبيهما ، والعلاقات التاريخية القائمة بين بلديهما ، ورغبة منهما في تطوير ودعم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين على اساس المساواة من اجل توسيع قاعدة المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة في مختلف المجالات وتعزيز التكامل الاقتصادي بين البلدين ، وايماناً منهما بأهمية العمل على تحرير التبادل التجاري ، بما ينسجم واحكام البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لاقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى ، اتفقتا على ما يلي :

**المادة الاولى :**

لأغراض هذه الاتفاقية ، يقصد بالكلمات والعبارات الواردة ادناه المعاني المبينة امامها الا اذا دل سياق النص على غير ذلك :

1- الاتفاقية :

اتفاقية اقامة منطقة تجارة حرة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العربية السورية .

2- الطرفان المتعاقدان :

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العربية السورية .

3- الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى ذات الاثر المماثل :

الرسوم التي تفرضها الدولة الطرف بمقتضى التعريفة الجمركية على السلع المستوردة ، وكذلك الرسوم والضرائب الاخرى ذات الاثر المماثل التي تفرضها على السلع المستوردة ولا تخضع لها منتجات الدولة الطرف نفسها ، اياً كان مسمى هذه الرسوم والضرائب .

ولا يدخل في هذا التعريف الرسوم التي يتم تحصيلها مقابل خدمة محددة ، مثل رسوم الارضية او التخزين او النقل او الشحن او التفريغ .

وتعتمد الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى ذات الاثر المماثل النافذة بتاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ كأساس عند تطبيق احكام هذه الاتفاقية ، واذا تم اي تخفيض على نسبة الرسوم الجمركية و / او الرسوم والضرائب الاخرى ، فان الرسوم الجديدة تحل محل الرسوم النافذة بتاريخ نفاذ الاتفاقية .

4- القيود غير الجمركية :

التدابير والاجراءات التي قد تتخذها الدولة الطرف للتحكم في الاستيراد من الطرف المتعاقد الاخر ، وتشمل هذه القيود على وجه الخصوص تراخيص الاستيراد والقيود الكمية والنقدية والادارية التي تفرضها على الاستيراد .

**المادة الثانية :**

2- يتم تحرير السلع ذات المنشأ الوطني ( الأردني او السوري ) ، المتبادلة مباشرة بين الطرفين المتعاقدين ، والمبينة بالملحق رقم (1) ، وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى ذات الاثر المماثل على النحو التالي :

| | |
|---|---|
| اليوم الأول لدخول الاتفاقية حيز التنفيذ | %60 |
| 2003/01/01 | % 70 |
| 2004/01/01 | % 85 |
| 2005/01/01 | % 100 |

3- فيما يتعلق بالخضار والفواكه الطازجة ، يتم مراعاة احكام الرزنامة الزراعية المتفق عليها بين

البلدين ، عند تطبيق احكام الفقرتين (1) ، (2) من هذا المادة .

4- يستثنى من احكام الفقرتين (1) ، (2) اعلاه ، المنتجات والمواد المحظور استيرادها لاسباب دينية او صحية او امنية او بيئية ، الواردة بالبرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لاقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى .

5- لا يجوز فرض رسوم جمركية جديدة او اية رسوم وضرائب اخرى ذات اثر مماثل للرسوم الجمركية على السلع والمنتجات ذات المنشأ الوطني المتبادلة بين الطرفين المتعاقدين بعد نفاذ هذه الاتفاقية .

6- تعتمد جداول التعريفة الجمركية وفقاً للنظام المنسق ( H.S ) ، لغايات تصنيف السلع المتبادلة بين الطرفين المتعاقدين .

7- يتبادل الطرفان المتعاقدان التعريفة الجمركية ، وقائمة تتضمن نسب الرسوم الاخرى والضرائب النافذة لديهما بتاريخ نفاذ الاتفاقية .

**المادة الرابعة :**

1- تطبق قواعد المنشأ العربية المعتمدة من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية ، لتنفيذ احكام هذه الاتفاقية .

2- لا يجوز للطرفان المتعاقدان فرض اي نوع من القيود غير الجمركية على السلع ذات المنشأ الوطني المتبادلة بينهما ، بما فيها اجراءات منع او حصر الاستيراد في اي من البلدين ، وبما يخص استيراد اي منهما للطرف الاخر ، وذلك اعتباراً من تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ .

3- تعامل السلع والمنتجات المتبادلة بين البلدين المتعاقدين وفقاً لهذا الاتفاقية ، معاملة السلع الوطنية في الدولة المستوردة ، وذلك فيما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس والاشتراطات الوقائية الصحية والامنية والرسوم والضرائب المحلية .

4- مع مراعاة الاحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بالاسس الفنية لاجراءات الوقاية ، ومواجهة حالات الدعم والاغراق ، ومعالجة الخلل في ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق هذه الاتفاقية ، وبما لا يتعارض مع احكام البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لاقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى ، يجوز لاي من الطرفين اتخاذ الاجراءات الوقائية او اجراءات مكافحة الاغراق او الدعم ، او معالجة الخلل في ميزان المدفوعات ، وذلك طبقاً للقواعد والتشريعات المعمول بها في كل من البلدين ، مع الالتزام باخطار الطرف الاخر بهذه الاجراءات .

**المادة الخامسة :**

لا تسرى احكام هذه الاتفاقية على السلع التي يتم انتاجها في المناطق الحرة في اي من البلدين

**المادة السادسة :**

يجب ان تكون السلع الزراعية والحيوانية والغذائية المصدرة من احد الطرفين المتعاقدين الى الطرف المتعاقد الاخر مطابقة للشروط الزراعية والصحية المطبقة في البلد المستورد ، ويلتزم كل طرف متعاقد باخطار الطرف المتعاقد الاخر بالقوانين واللوئح الخاصة بذلك والمطبقة في بلده .

**المادة السابعة :**

يراعى الطرفان المتعاقدان ان تكون السلع والمنتجات ذات المنشأ الوطني المصدرة من اي منهما الى الطرف المتعاقد الاخر مطابقة للمواصفات والمقاييس المعمول بها في بلد الطرف المتعاقد الاخر ، وفي حالة عدم وجود مواصفة محلية مطبقة ، تعتمد المواصفات والمقاييس المعمول بها دولياً والمعتمدة لديهما ، على ان يتبادل الطرفان المتعاقدان القوانين والانظمة النافذة في كل منهما ، والاخطار بأي تعديل يطرأ عليها .

**المادة الثامنة :**

يعمل الطرفان المتعاقدان على تنسيق اللوائح والاجراءات الجمركية المعمول بها في البلدين ، وتبادل المعلومات والبيانات الخاصة بهما .

**المادة التاسعة :**

يعمل الطرفان المتعاقدان على تسهيل تبادل البيانات والمعلومات اللازمة للتعرف على مسار التبادل التجاري ، سواء بينهما او بين كل منهما والدول الاخرى .

**المادة العاشرة :**

يجوز انضمام اية دولة عربية اخرى الى هذه الاتفاقية بموافقة الطرفين المتعاقدين.

**المادة الحادية عشرة :**

يعمل الطرفان المتعاقدان على تشجيع التعاون الاقتصادي والتجاري بينهما في اطار القوانين والانظمة المعمول بها في كل من البلدين ، من خلال :

1- تشجيع الانشطة الصناعية المشتركة ، والأنشطة المتعلقة بتطوير الاسواق في البلدين ، والانشطة المشتركة في دولة ثالثة .

2- المساعدة والتعاون في إنشاء قنوات الترويج والتسويق في البلدين

3- تشجيع الاتصالات المباشرة بين الهيئات التجارية والصناعية والاقتصادية

4- تسهيل زيارات رجال الاعمال وممثلو الفعاليات الاقتصادية الى كل من البلدين .

5- التعاون المشترك في حماية وتحسين البيئة .

6- تشجيع وترويج الانشطة الهادفة الى تسهيل التجارة فيما بين البلدين والمؤتمرات والدعاية والاعلان والخدمات الاستشارية والخدمات الأخرى

**المادة الثانية عشر :**

1- يعمل الطرفان المتعاقدان على تسهيل تجارة الترانزيت واعادة التصدير

2- تسوى المدفوعات الناتجة عن تنفيذ هذه الاتفاقية بأي عملة حرة قابلة للتحويل وفق الأنظمة والقوانين المعمول بها في البلدين .

**المادة الثالثة عشرة :**

يشجع الطرفان المتعاقدان مشاركة المؤسسات والشركات والفعاليات الاقتصادية في كل من البلدين في المعارض الدولية التي تقام في البلد المتعاقد الآخر ، كما يشجعان إقامة المعارض المؤقتة

والدائمة والأسابيع التجارية لمنتجات كل من الطرفين في البلد الآخر ، ويقدم كل منهما التسهيلات اللازمة لتحقيق ذلك وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة لديهما .

**المادة الرابعة عشرة :**

1- اتفق الطرفان المتعاقدان على تشجيع إقامة المشاريع المشتركة في البلدين او المشاركة في المشاريع القائمة بما يحقق المصلحة المشتركة للبلدين .

2- اتفق الطرفان المتعاقدان على قيام تعاون فني بين بلديهما ، وتبادل الدراسات والبحوث العلمية ، بشأن التنسيق والتكامل الصناعي والزراعي، بما يكفل تنمية اقتصادها وتنشيط السياحة فيما بينهما بشكل خاص ، وبينهما وبين الدول الأخرى بشكل عام .

3- اتفق الطرفان المتعاقدان على تشجيع القطاع الخاص في البلدين لاقامة المشاريع الاستثمارية المشتركة في المجالات الاقتصادية المختلفة .

**المادة الخامسة عشرة :**

يوفر الطرفان المتعاقدان الحماية الكافية والفعالة وغير التمييزية وتطبيقها فيما يتعلق بحقوق الملكية التجارية والصناعية ، بما في ذلك تسجيل براءات الاختراع والعلامات التجارية والتصميم الصناعي ، طبقاً للقوانين والانظمة النافذة لديهما .

**المادة السادسة عشرة :**

1- لأغراض الأشراف على تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية ، تنشأ لجنة اقتصادية تجارية مشتركة يترأسها وزير الصناعة والتجارة عن الجانب الاردني ووزير الاقتصاد والتجارة الخارجية عن الجانب السوري .

2- لاغراض متابعة تنفيذ احكام هذه الاتفاقية ، ومعالجة المشاكل التي تثار اثناء التنفيذ ، تنشأ لجنة متابعة يترأسها امين عام وزارة الصناعة والتجارة عن الجانب الاردني ومعاون وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية عن الجانب السوري ، وعضوية ممثلين من الوزارات والجهات المعنية في كل من البلدين .

3- يناط باللجنة المشار إليها بالفقرة رقم ( ثانياً ) من هذه المادة ، المهام التالية :

1- متابعة تنفيذ التزامات الطرفين المتعاقدين في مجال تحرير التبادل التجاري بين البلدين من القيود غير الجمركية ، ومن الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل للرسوم الجمركية ، وفقاً لبنود الاتفاقية .

2- البت في الخلافات الناشئة عن تطبيق هذه الاتفاقية ، والشكاوى التي تقدم بهذا الصدد .

3- أي مهمة أخرى تسند أليها في إطار اختصاصها .

4- اتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان حسن تنفيذ هذه الاتفاقية ، ومعالجة اي خلافات تنشأ عن تطبيق احكامها .

4- ترفع لجنة المتابعة توصياتها الى اللجنة الاقتصادية والتجارية المشتركة برئاسة وزير الصناعة والتجارة في المملكة الاردنية الهاشمية ووزير الاقتصاد والتجارة الخارجية في الجمهورية العربية السورية ، للنظر في تلك التوصيات والبت فيها .

5- تجتمع اللجنة الاقتصادية التجارية المشتركة على الاقل مرة واحدة سنوياً، وتتم الاجتماعات بالتناوب في عاصمتي البلدين ، كما يكون لكل طرف متعاقد الحق في طلب عقد اجتماع تلك اللجنة كلما دعت الحاجة الى ذلك.

6- للجنة الاقتصادية التجارية المشتركة تشكيل لجان فرعية متخصصة للبحث في المنازعات التجارية التي تثار نتيجة تطبيق احكام هذه الاتفاقية، ومعالجة اي مشاكل ومعوقات يواجهها اي من الطرفين ، واقتراح الاجراءات اللازمة لمعالجتها وايجاد الحلول المناسبة لها .

7- تعرض المنازعات التجارية الناشئة عن تطبيق هذه الاتفاقية على اللجنة الاقتصادية التجارية المشتركة المشكلة بموجب الفقرة الاولى من هذه المادة ، وذلك للبت فيها اوا قتراح آلية لتسويتها .

**المادة السابعة عشر :**

1- تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بعد ثلاثين يوماً من تاريخ آخر الاخطارين باتمام اجراءات التصديق عليها حسب التشريعات المعمول بها في كل من البلدين .

2- تحل هذه الاتفاقية محل جميع الاتفاقيات والبروتوكولات الاقتصادية او التجارية الموقعة سابقاً بين البلدين ، وذلك اعتباراً من تاريخ دخولها حيز التنفيذ .

3- تبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول ما لم يخطر أحد الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الآخر كتابة عبر القنوات الدبلوماسية برغبته في إنهاء العمل بها قبل ستة اشهر من تاريخ الإلغاء المطلوب ، وتبقى نصوص هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة ستة اشهر إضافية بعد انقضاء العمل بها ، وذلك بالنسبة للاعتمادات المستندية المفتوحة عن عقود تجارية ابرمت في ظل سريانها ، والتي لم تنفذ حتى تاريخ انتهاء العمل بها .

## الملحق رقم (2)

## ملحق اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العربية السورية رقم ( 1 )

السلع التي يتم تحريرها تدريجياً من الرسوم الجمركية والرسوم

والضرائب الاخرى ، وفقاً لاحكام الفقرة (2) من المادة الثالثة من الاتفاقية

| | |
|---|---|
| 1- شوكولاته ومحضرات غذائية اخر، تحتوي على كاكاو، | البند 1806 |
| بسكويت بكافة انواعه، وان كان يحتوى على كاكاو،<br>ومصنوعات سكرية لا تحتوى على كاكاو . | البند الفرعي 1905.30<br><br>من البند الفرعي 1905.90<br><br>البند 1704 |
| 2- مياه معدنية غير مضاف اليها سكر ، او مواد تحلية أخر، وغير منكهة . | من البند 2201.10 |
| 3- الاحذية . | البنود من 6401 الى 6405 |
| 4- الالبسة الخارجية ، المصنرة وغير المصنرة فيما عدا : | البنود من 6101 الى 6106 ، |
| 5- قمصان النوم والبيجامات وبرانس الحمام وارواب الدوشامبر والاصناف المماثلة ، من مصنرات ( من اصناف البندين 6107 ، 6108 ) | البنود من 6201 الى 6206 ،<br><br>البنود 6110 |
| - قمصان النوم وبرانس الحمام وارواب الدوشامبر والاصناف المماثلة . من غير المصنرات ( من اصناف البندين 6207 ، 6208) | من البنود 6109 ، 6111 ، 6112 ، 6113 ، 6114 ، 6209 ، 6210 ، 6211 . |